

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٣٣

الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	الأردن	السيد المومني
	أنغولا	السيدة جورغي
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد كابيثاس ريبيكو
	الصين	السيد شو جونغ شينغ
	فرنسا	السيدة غربي
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيدة شان
	ليتوانيا	السيدة بريشتونايتي
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جوبتر
	نيجيريا	السيد هايدارا
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة لي

جدول الأعمال

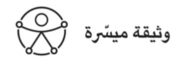
المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2015/716)

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2015/749 المرفق).







استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يتكرموا بقصر بياناتهم على مدة لا تزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوص خطية، وأن تدلي بصيغة مختصرة حينما تتكلم في القاعة من أجل إنجاز أعمالنا بصورة أكثر كفاءة. وأود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة اعتيادية لكي يتسنى للمترجمين الشفويين أداء عملهم بشكل ملائم.

أعطي الكلمة الآن للممثل النمسا.

السيد كيكرت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): باديء ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس راخوي بري وإسبانيا على أخذ زمام المبادرة لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تصادف مرور ١٥ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما أود أن أشكر الأمين العام وموظفيه المتفانين على جهودهم في إحداث تغيير من أجل النساء والفتيات في حالات النزاع.

وتعلن النمسا تأييدها للبيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن النمسا، بصفتها الوطنية، تشيد بعمليات الاستعراض الواسعة التي أُجريت بالتوازي، في الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وشملت استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وعمليات الأمم المتحدة للسلام، وجدول أعمال النساء والسلام والأمن. ونرحب بإطلاق الدراسة العالمية التي أعلنت في وقت مبكر اليوم ودعمتها النمسا من بدايتها. و لم تكن هذه الممارسة ضرورية فيما يتعلق بالتقييم فحسب، بل إنها تقدم لنا دروسا مستفادة هامة.

وتشعر النمسا بالانزعاج من الانتشار الحالي لأعمال العنف الوحشية والمنهجية، التي لا تسبب معاناة لا مثيل لها للسكان المدنيين فحسب، بل سببت أيضا أكبر موجة للاجئين والمشردين في التاريخ الحديث. ويجب أن نتوصل إلى إجابات بشأن كيفية التعامل من زيادة انتشار الإرهاب العنيف والتطرف، اللذين يتسمان بمستويات غير مسبوقة للعنف الجنسي وإساءة المعاملة وانتهاكات حقوق النساء والفتيات. ويجب إخضاع الجناة للمساءلة عن أعمالهم أمام المحكمة الجنائية الدولية. كما أن علينا أن نمكن أعمال الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان وندعمها. ولذلك سيجمع مؤتمر يعقد في النمسا في حزيران/يونيه ٢٠١٦ القيادات النسوية المحلية مع الممثلين السياسيين وسيناقش سبل المضي قدما للتصدي للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة.

وترى النمسا أن من شأن إنشاء هيئة مخصصة في مجلس الأمن وتقديم إحاطات إعلامية منتظمة بشأن المسائل المتصلة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن تزيد قدرات المجلس على اتخاذ إجراء حسن التوقيت ومتسق. ويلزم أيضا إدراج الخبرة الجنسانية، بمستويات كافية، في جميع الأعمال المتصلة بالسلام والأمن التي تضطلع بها الأمم المتحدة. كما أننا بحاجة إلى مناصرين يضطلعون بالدور الريادي. ولذلك ستدعم النمسا فكرة تنشيط شبكة القيادات النسوية وستكون على استعداد للعمل بالترافق مع الدول الأطراف المهتمة في هذا المسعى.

وتود النمسا أن تغتنم هذه المناسبة للانضمام إلى الدول الأعضاء الأخرى في التعهد بتقديم الدعم للنساء والسلام والأمن. وهذه التعهدات هي كما يلي.

إننا ملتزمون باستكمال استعراض لخطة العمل الوطنية النمساوية، التي تعود أصلا إلى عام ٢٠٠٧، بنهاية عام ٢٠١٦- بالمشاركة الواسعة للمجتمع المدني والمنظمات

النسوية – وهذا الاستعراض سيجسد نتائج استعراض الأمم المتحدة الرفيع المستوى.

وفريقنا العامل المشترَك بين الوزارات المعني بالقرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، الذي أُنشئ بمقتضى خطة العمل الوطنية ويعمل مع المجتمع المدني والمنظمات النسائية، سينظِّم حدثاً عاماً كبيراً واحداً على الأقل في السنة.

وإلى جانب دول أعضاء معنية أخرى، ستواصل النمسا العمل على تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة في جميع المنظمات الإقليمية. وفي ذلك الصدد، ستواصل النمسا مع فنلندا وتركيا وكازاخستان السعي إلى اعتماد خطة عمل بشأن المرأة والسلام والأمن من قِبَل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثلما فعلت منظمات دولية عديدة سابقاً. وإننا ندعو الاتحاد الروسي لكي ينضمَّ إلى هذا المسعى. ومن شأن ذلك أن يكون إنجازاً في الوقت المناسب للاجتماع الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بلغراد في كانون الثاني/ديسمبر.

إنَّ النمسا تدعم أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وستواصل، على أساس طوعي، دعم أنشطتها في مجال المرأة والسلام والأمن. وهي تلتزم بتحقيق نتائج محددة على مستوى السياسات العامة، بتخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من مجموع إنفاقنا لبناء السلام، من قِبَل وكالتنا للمساعدة الإنمائية، التعاون الإنمائي النمساوي، للبرامج والمشاريع الهادفة إلى المزيد من تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

وجهود المجتمع المدني عنصر أساسي أيضاً في التنفيذ الفعال للقرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وستنفق النمسا في السنوات الثلاث المقبلة، من خلال التعاون الإنمائي النمساوي، أكثر من مليون يورو على تعاولها مع ناشطي المجتمع المدني في هذا المجال.

وستقوم النمسا أيضاً بمتابعة التوصيات التي أُعِدَّت في الندوة المُعَنْوَنة ”تعزيز نصيب المرأة في السلام والأمن“، التي عُقِدت في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

وتلتزم النمسا بتكثيف الجهود لتحقيق الهدف المتمثل في نسبة ١٠ في المائة من الجنود الإناث داخل القوات المسلحة النمساوية، وإيجاد الهيكليات التنظيمية اللازمة للتكامل المؤسسي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في وزارة الدفاع والقوات المسلحة النمساوية.

وأخيراً، ستواصل النمسا تعزيز أنشطتها التدريبية المتعلقة بالقرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، ولا سيما في التدريب قبل الانتشار من أجل السلام والعمليات الإنسانية، التي تُقدَّم الآن في النمسا للخبراء المدنيين والعسكريين من جميع أرجاء العالم، فضلاً عمَّا في دوراها التدريبية الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد جويني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يودّ وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على بيانه، فضلاً عن تقديره للسيدة فومزيل ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إسهاماها المتبصِّرة، وللسيدة ينار محمد، رئيسة منظمة حرية المرأة في العراق.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، الذي لفت الانتباه إلى آثار النزاع المسلح على النساء والفتيات. وكان اتخاذ هذا القرار في غاية الأهمية لأنه أعطى زخماً للالتزامات الدولية لجنوب أفريقيا بالمساواة بين الجنسين. فقد كان أول قرار يزوِّد النساء بحيِّزٍ للمشاركة والتعبير عن آرائهنَّ بشأن مسائل السلام والأمن.

لقد علَّمنا تاريخنا عن الدور المؤثِّر الذي يمكن للمرأة أن تؤديه في حالات ما بعد النزاع. ونساء جنوب أفريقيا يشكِّلنَ

فئة قيادية، وقد كُنَّ في طليعة القوى المحرِّكة للإصلاح، وإعداد وتطوير السياسات والتشريع المستجيبَين عبْر جميع شرائح الحكومة والقطاع الخاص. وإنَّ ٤٢ في المائة من ممثلي جنوب أفريقيا في البرلمان، على مستوى صنع القرار السياسي اليوم، هم نساء.

ومما يشجع جنوب أفريقيا أيضاً التقدم المحرَز على مستوى الاتحاد الأفريقي، والالتزام المعطَى هناك بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وإننا نُشيد كذلك بإعداد واعتماد كُتيِّب للتدريب الجنساني من أجل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. ولا شكَّ في أنه سيكون لتمكين المرأة تأثير طويل ودائم وإيجابي على الحماية الإجمالية للفئات الضعيفة المتضررة من النزاعات. وأود أن أوجز خمسة مجالات جوهرية يعتبرها وفد بلدي بمثابة أولويات.

أولاً، يؤكد وفد بلدي مجدداً التزامه بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة اللاحقة، بصفتها لبنات أساسية للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونود أن نشجِّع دعم تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، في ضوء السمة المعقَّدة والحيوية للنزاع، التي غيَّرت طابع ممارسات حفظ السلام وبناء السلام.

ثانياً، إنَّ في صُلْب مبادئ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) الحاجة إلى معالجة العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي يشكل جانباً أساسياً من مجمل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلى الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن إنهاء الإفلات من العقاب ومقاضاة الجناة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما يشمل تلك المتعلقة بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وجنوب أفريقيا يُقدِّر الدور النشيط والمشاركة الكاملة من قِبَل المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، في رصد التنفيذ. وكما ذُكِر سابقاً، يودّ وفد بلدي أن يشجع مجلس الأمن على إعداد إطار أوسع للمنع، عبْر الإشارة بوضوح إلى العنف الجنسي في حالات النزاع، على سبيل المثال، في جميع القرارات القطرية المخصصة ذات الصلة.

ثالثاً، إنَّ وصول المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهائه إلى العدالة عبْر سياسات واعية أساسي لبناء مجتمعات منصفة وعادلة ومتساوية. فالنساء يعانين الفقر بشكل غير متناسب، والمخاطر التي يواجهنها تشتد حدَّتها في أوضاع النزاع المسلح وما بعد انتهائه. وينبغي تعزيز الإطار القانوني لمعالجة مسائل التمييز ضد المرأة في ما يتعلق بمُلكية الأرض ومجالات أخرى، بالانسجام مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. والحصول على التنمية، الفرص الاقتصادية، العمالة، التعليم والرعاية الصحية مكوِّن أساسي في بناء السلام المُراعي للمنظور الجنساني.

رابعاً، من المهمّ أيضاً التأكيد على أنه ينبغي إشراك المرأة في كل مرحلة من مراحل خطة السلام والأمن، بما يشمل إعطاءها دوراً أكبر في الدبلوماسية الوقائية، والعمليات السلمية والوساطة الرسمية. ونعتقد أنَّ تعزيز دور وساطة المرأة في النزاع سيعزز إمكانية إيجاد حلول مستدامة له، تغطي مجموعة أوسع من المصالح، وبخاصة تلك المتعلقة بالنساء والأطفال، الذين لا تتجسَّد مصالحهم بما يكفي في النتائج الختامية. لذا، فإننا ندعم إدراج مكوِّن واضح يؤكد مشاركة المرأة في اختصاصات الوساطة وعمليات بناء السلام.

ونقطتي الخامسة والأخيرة هي أنه يتعين على جميع أصحاب المصلحة توثيق الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة. ومن الأهمية البالغة أيضاً ضمان المستوى الحكومي والقبول السياسي والالتزام في صيغة موارد مالية وبشرية. وجمع الإحصاءات والبيانات مرتبط بإعداد السياسات التي تشمل المرأة وتستجيب لاحتياجاتها. ولا ريب في أنَّ ذلك

سيضمن المساهمات في آليات الرصد والتقييم القائمة فعلياً في ما يتعلق بالقرار ١٣٢٥(٢٠٠٠). ويجب أن تُنشأ أيضاً آلية توجيه وتدريب للنساء، بصفتها آلية دعم. فالتوجيه أساسي في تبادل الخبرات، ولذا فإنه يضمن للعاملين الجدد أن ينضجوا في العملية.

ومع أنَّ هناك قيمة في إعداد آليات رصد لمجلس الأمن، لكي يضمن تنفيذ بنود القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة، فإنَّ المشاركة الكبرى للمرأة في عمليات التفاوض وصنع السلام، ستتيح إدماجاً أوسع للمنظورات الجنسانية وشواغل المرأة، بما يسهم في استدامة جهود السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرفٌ عظيم لي أن أخاطب مجلس الأمن في هذه الجلسة المعقودة لإحياء مضيِّ ١٥ عاماً منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، وأن أعرب عن امتناني لإسبانيا ولكم شخصياً، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة.

وهذه فرصة لاستعراض تنفيذ القرار خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية، ولكنها أيضا فرصة لنرى ماهية العمل الذي لا يزال يتعين القيام به وكيفية تمكننا من الإنجاز بصورة أفضل في المستقبل. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوصيات الدراسة العالمية بشأن النساء والسلام والأمن، وأيضا بتقرير الأمين العام عن المسألة (S/2015/716). وفي بياني، سأبرز بعض أهم تجارب جمهورية صربيا في تنفيذ القرار.

واستنادا إلى التزام بلدي القوي بأهداف القرار وأغراضه، اعتمد بلدي، في عام ٢٠١٠، خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن في جمهورية صربيا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وخلال الأعوام الخمسة الماضية، جرى بنجاح تنفيذ فصول خطة العمل السبعة، التي تتضمن سبعة أهداف عامة و ١٥ هدفا محددا و ١٠٦ أنشطة. واشترعت خطة العمل هيكلا للمؤسسات والآليات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مثل المجلس السياسي للحكومة، والهيئة الحكومية للتنسيق المتعدد القطاعات، ولجنة الجمعية الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، ومجموعات تحليلية، وأفرقة للبحوث، ومستشارين ووزراء/مديرين للمساواة بين الجنسين، ولم ينشأ الهيكل، في الوقت الحالي، إلا في إطار نظام الدفاع والأمن. كما وضع الهيكل آلية لمساعدة الزملاء، تسمى بـ "شخص موضع ثقة". وأدمج الهيكل معايير الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبرنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي في ميدان المساواة بين الجنسين.

وإلى جانب التقدم المحرز في بناء مجتمع أكثر ديمقراطية وفي حماية حقوق الإنسان، اتخذت خطوة هامة أيضا نحو إرساء الأساس لكفالة مستقبل أفضل وأكثر إنسانية وأمنا للنساء في ميدان المساواة بين الجنسين. ويجري حاليا تقييم خطة العمل والنظر في توسيع نطاق تنفيذها في الفترة المتوسطة المدى المقبلة، ٢٠١٦-٢٠٢٠.

وتبين الأرقام بوضوح ما أحرز من تقدم. فمقارنة بعام ٢٠١٠، حينما كانت النساء تشكل نسبة ٢٧,٤ في المائة من نظام الدفاع والأمن في جمهورية صربيا، تبلغ نسبتهن الآن، في عام ٢٠١٥، ٣١,٤٧ في المائة. وكانت النساء يشغلن نسبة ١٤,٤٧ في المائة من مناصب الإدارة/القيادة في عام ٢٠١٠، فيما ارتفعت تلك النسبة، في عام ٢٠١٥، إلى ١٩,٦٨ في المائة. وبصورة أكبر مما هو الحال في المناصب الإدارية. تميل النسبة المئوية إلى الزيادة في المناصب التشغيلية – ما تسمى بوظائف ذوات الزي الرسمي في الجيش والشرطة والجمارك والخدمات الإصلاحية. وإضافة إلى ذلك، تبلغ نسبة النساء

١٠,٠٦ في المائة من العدد الكلي للموظفين في وزارتي الدفاع والداخلية والقوات المسلحة لصربيا المنتشرة في ١١ عملية متعددة الجنسيات. وتعمل سبع من تلك العمليات تحت إشراف الأمم المتحدة.

ومن أجل زيادة الحماية المعيارية والفعالة للنساء، لا سيما الحماية من العنف في علاقات الشراكة والأسرة، أنشأت الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام وغيرها من أصحاب المصلحة عددا من المشاريع الرامية إلى اتخاذ تدابير وقائية لتقليص أعمال العنف المرتكبة ضد النساء والأطفال. كما صممت مشاريع في ميدان التعليم، من جانب الحكومة والمجتمع المدني على السواء، ويجري تنفيذها في صربيا والمنطقة. وواصل بلدي تعاونا واسعا مع الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مركز تبادل المعلومات لجنوب شرق أوروبا لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقبل عامين، حددت رئاسة سويسرا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٤، ورئاسة صربيا للمنظمة لعام ٢٠١٥ المساواة بين الجنسين باعتبارها إحدى أولوياتهما في خطة العمل المشتركة لرئاستيهما المتعاقبتين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أجرى أول مؤتمر من نوعه تعقده منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المنظمة العامة للمساواة بين الجنسين لعام ٢٠٠٤، فضلا عن تقييم عدد من قرارات المتابعة التي اتخذها المجلس الوزاري. وحدد المؤتمر فجوات التنفيذ والتحديات والدروس المستفادة منذ اعتماد خطة العمل في عام ٢٠٠٤. وتعمل رئاسة صربيا الحالية للمنظمة على اعتماد إضافة لخطة العمل في اجتماع المجلس الوزاري الذي سيعقد في بلغراد في كانون الأول/ديسمبر من أجل استكمال خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية وإضفاء الطابع التنفيذي على التوصيات المقدمة التي تم التوصل اليها خلال المؤتمر الاستعراضي للمساواة بين الجنسيين. وخلال العقد الماضي، قطعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خطوات واسعة في تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسيين في سياسات المنظمة وبرامجها، بما في ذلك في البعد السياسي – العسكري. ويسير ذلك التطور جنبا إلى جنب مع التوعية العالمية المتزايدة باستمرار بأهمية جدول أعمال النساء والسلام والأمن.

إن رئاسة صربيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ملتزمة بتعزيز دور النساء في السلام والأمن بالاستفادة من الجهود العديدة التي بذلتها بالفعل الدول المشاركة في المنظمة والهياكل التنفيذية للمنظمة. ومع ذلك، لا تزال أمامنا تحديات عديدة، وسيتعين استثمار جهود كبيرة على الصعد العالمية والوطنية والمحلية من أجل إحراز درجة من التقدم الفعال أكبر من التي أحرزت حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد بهاتاري (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشيد بالرئيس وببلده الكبير، إسبانيا، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن النساء والسلام والأمن في الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه ومقدمي الإحاطات الإعلامية على أفكارهم الثاقبة.

وما فتئت نيبال منخرطة بشكل وثيق في أعمال المجلس بشأن النساء والسلام والأمن من البداية، وظلت وفية لالتزاماتها نحو القضية، على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء. ودأبت نيبال على تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) من خلال خطة عمل وطنية مخصصة وبالآليات

المناسبة على المستوى المحلي ومستوى المقاطعات والمستوى الوطني. وجاءت خطة عملنا، بوصفها المسعى الأول من نوعه في جنوب آسيا، نتيجة لعملية مشاورات شفافة وشاملة للجميع عقدت على نطاق البلد. وتشكل الخطة الآن أداة محورية لتفصيل برنامج البلد بشأن النساء والسلام والأمن.

وتقر نيبال بالصلة الوثيقة بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة اللاحقة. ونيبال، بوصفها أحد البلدان التي تقف في طليعة المساهمين الدائمين بقوات عسكرية وبشرطة، ملتزمة بزيادة عدد النساء في جيشها وقواتها للشرطة، ونشر المزيد من النساء في عمليات حفظ السلام، وإدماج حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي في دورات التدريب قبل النشر. وأثبتت الأدوات والتدريب الذي أُعد مع شركاء خطة العمل الوطنية من أجل الجيش والشرطة وأصحاب المصلحة الحكوميين الآخرين أنها مفيدة. وتقوم وكالات الأمن بتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا مع التمييز القائم على أساس نوع الجنس داخل المؤسسات، باستخدام أدوات مثل التوجيهات المتعلقة بالسلوك الجنساني والتوجيهات المتصلة بالنساء في الجيش. ونرحب بسياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة. فهي سياسة يتردد صداها في خطة العمل بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس التي ظلت نيبال تنفذها منذ عام ٢٠١٠.

ويحظى مكتب رئيس وزراء بلدنا بوحدة مخصصة للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وهي توفر الحماية للضحايا وتقدم الجناة إلى العدالة. وفي أكثر من ٥٠ مقاطعة في الوقت الحالي، تقوم مراكز النساء والفتيات بالتحقيق في تلك الحوادث ومعالجتها. وعجل قانون المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٠٦، بالترافق مع تعديل ٥٦ قانونا حددت بأنها تمييزية على أساس نوع الجنس، بإجراء إصلاحات ذات مغزى في البلد. وبموجب قوانيننا، يعتبر العنف الجنسي جريمة خطيرة ضد حقوق الإنسان. ويعتبر الاغتصاب والعنف ضد النساء جريمة مرتكبة ضد الدولة. ويعاقب القانون على تعدد الأزواج والزوجات وزواج الطفل والزواج بالإكراه والتحرش الجنسي في مكان العمل، فضلا عن العنف الجنسي والعائلي. وحرصت نيبال على ضمان أن تكون عملية السلام فيها مراعية للمنظور الجنساني. وتشغل النساء نسبة ٣٣ في المائة من لجان السلام في المقاطعات، التي شكلت لمعالجة المسائل المحلية بعد انتهاء النزاع، في جملة أمور، عن طريق تقديم الإغاثة لضحايا النزاع. وتحقق آلية العدالة الانتقالية الحالية في الحالات التي حصلت في وقت النزاع وتلبي احتياجات الضحايا.

وبعد ثمانية أعوام من المشاورات، صدر في نيبال الشهر الماضي دستور شامل للجميع وديمقراطي، أعده ممثلون منتخبون. وأوصل الدستور علمية السلام إلى نهايتها المنطقية وبدأ عهدا واعدا بتحقيق السلام والتقدم والرخاء. والدستور تقدمي بشكل غير اعتيادي، لا سيما بتمكينه النساء من خلال تمثيلهن. فيجب أن يكون ثلث أعضاء البرلمان الاتحادي على الأقل من النساء. ولا يجوز لأي شخصين من نفس نوع الجنس أو المجتمع المحلي، في أي وقت من الأوقات، تولي منصبي الرئيس ونائب الرئيس اللذين يشغلان بالانتخاب. وبالمثل، يجب أن تشغل النساء منصب رئيس مجلس النواب أو نائبه ورئيس مجلس الشيوخ أو نائبه. وستكون تلك الروح، المجسدة في الدستور، مفيدة لجهودنا لاتخاذ المزيد من الخطوات نحو زيادة تمكين النساء ومشاركتهن. وأضفى الدستور الطابع المؤسسي على العديد من إنجازاتنا في الماضي وهو يلهم العديد من الإنجازات الأخرى.

وبالرغم من ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وبالرغم من التحديات الهائلة، بما في ذلك الدمار الناجم من الزلزال الذي وقت في وقت سابق هذا العام،

فإننا ملتزمون بإدماج خطة العمل الوطنية في خطتنا الرئيسية للتنمية، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونريد أيضاً إضفاء قدر أكبر من الطابع المحلي على خطة العمل لصالح الناس ميدانياً. وبالمقابل، نحن ملتزمون بضمان وصول جميع ضحايا العنف الجنسي إلى العدالة، فضلاً عن توفير مزايا الإغاثة وخدمات الدعم. كما نريد التأكيد على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهودنا للتعافي والإغاثة وإعادة التأهيل بغية مواءمة تنفيذ خطط العمل الوطنية مع التوصيات المتعلقة بالشؤون الجنسانية الصادرة عن مختلف الهيئات والآليات المنشأة بموجب معاهدات، وإشراك المزيد من الرجال والفتيان في حملتنا لمكافحة العنف ضد المرأة في جميع الأوقات.

وفي الختام، إننا في نيبال مقتنعون بأنه يمكن إنجاز الكثير بجهودنا الذاتية وبدعم المجتمع الدولي. وفي ظل استمرار تقديم التمويل المشترك وتعزيز مستوياته وتوفر وسائل التنفيذ الأخرى، ستواصل نيبال إحراز تقدم هام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا وميانمار.

إنَّ الرابطة تُحيِّي الرئاسة الإسبانية للمجلس على عقد هذا الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/716)، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحاطتها الإعلامية المتبصرة. ويتيح لنا هذا الاستعراض الرفيع المستوى فرصة لإلقاء نظرة على السنوات الـ ١٥ الماضية، وتحديد كيفية الدفع قدُماً بالخطة الهامة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بأسلوب أكثر قوة وفعالية، وهو الأهم.

ومع أنه تمَّ إحراز الكثير من التقدم في الجوانب الرئيسية لتنفيذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة اللاحقة، فإنه لا يزال يتعين سد الثغرات في تنفيذها، حتى ونحن نتصدى لتحديات جديدة. وفي الحقيقة، إنَّ البيئة الأمنية الحالية تختلف بشكل كبير عنها قبل ١٥ عاماً. والرابطة تشعر بالقلق العميق حيال المخاطر غير المسبوقة التي تفرضها الحروب والنزاعات التي تضرب العديد من الدول والمناطق، وتزايد التطرف العنيف والعدد المتزايد من اللاجئين والمشردين داخلياً. ونشعر بالجزع بشكل خاص إزاء الظاهرة المروِّعة المتمثلة في تفشي العنف الجنسي المتفشي النساء والفتيات.

وهذه التحديات، الجديد والقديم منها، تقتضي التزاماً أقوى وإجراءات أكثر حزماً وتنسيقاً من جانب المجتمع الدولي. وتعتقد الرابطة أنَّه يجب وضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ضمن الإطار الأوسع لمنع نشوب النزاعات وحلِّها. وعلى نحو ما تبرزه الدراسة العالمية، فضلاً عن استعراض عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، فإنَّ الوقاية عنصر أساسي في جميع السياقات. وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يوفران إطاراً حاسما لمنع نشوب النزاعات وحلِّها. واحترام مقاصد الميثاق ومبادئه، فضلاً عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي، أمر أساسي. وفي هذا الصدد، يجب إيلاء اهتمام خاص لاحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وللامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها ولتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

إنَّ للمرأة دوراً هاماً تؤديه في هذا الصدد، ويجب تمكينها للقيام بدور نشيط في حل النزاعات والعمليات السلمية. وكما جرى التأكيد مجدداً في الدراسة العالمية، فإنَّ المشاركة

المجدية للمرأة، ولا سيما في صنع القرارات، ستمكّن من منع نشوب النزاع في مرحلة مبكرة ومن تحقيق السلام المستدام والتعافي القوي بعد انتهاء النزاع وبناء القدرة على التحمل. ومن الضروري تعميم نُهُج مراعية للمنظور الجنساني في الجهود الرامية إلى تشجيع تنفيذ استجابات أكثر شمولا وفعالية للنزاعات وحالات الطوارئ.

وتشعر الرابطة بقلق بالغ إزاء انتهاك حقوق النساء والفتيات في حالات النزاع وعند وقوعهنّ ضحايا للجهات المتطرفة من غير الدول. وإننا نستنكر بشكل خاص العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، ولا سيما حين يُستخدَم بمثابة أسلوب حرب. والنساء والفتيات في حالات النزاع يُحرَمْن أيضاً من معظم احتياجاتهنّ الأساسية، بما فيها الإيواء والغذاء والماء والرعاية الصحية. وإننا ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء جميع أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتوفير الحماية والدعم للنساء والفتيات في حالات النزاع.

ونعتقد أن الأمر الأهم هو ضرورة معالجة الأسباب الجذرية التي تزيد حدة العنف والنزاع، مثل الفقر وعدم المساواة والظلم. وللمرأة دور لا غِنى عنه تؤديه في بناء مجتمعات شاملة للجميع وتنعم بالسلام. لذا، تطالب الرابطة بالتنفيذ الكامل والفعال لخطة عام ٢٠٣٠ العالمية المُلهِمة والتحويلية للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، مُدركةً صلاتها المتينة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إنَّ المنظمات الإقليمية تؤدي دوراً أساسياً في تنفيذ الواجبات والالتزامات العالمية لتحسين حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والتمييز والإقصاء الاجتماعي، ولتعزيز دور المرأة في حل النزاعات والعمليات السلمية، بما في ذلك بدعم دولها الأعضاء في جهودها للقيام بذلك. وقد عقد معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة حلقة عمل في مدينة سيبو، في الفلبين، في آذار/مارس لتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السلمية وحل النزاعات. واستهدفت تلك الحلقة تسليط الضوء على مستوى مشاركة المرأة في العمليات السلمية وحل النزاعات في المنطقة، وإلى زيادة الوعي بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطط العمل الوطنية القائمة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وإذ نتحرَّك نحو إنشاء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإنَّ أعضاء الرابطة عازمون على دعم أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لها واللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها ومعهد السلام والمصالحة التابعين للرابطة. ونعتقد أنَّ أفضل سبيل لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هو حماية وتعزيز حقوق المرأة وتمكينها وزيادة مشاركتها في جميع عمليات التنمية الاقتصادية والعمليات السياسية، ولا سيما في مواقع صنع القرارات. وتعمل الرابطة مع شركائها بكدٍّ أيضاً لضمان أن تبقى منطقة جنوب – شرق آسيا منطقة سلام وأمن واستقرار وازدهار. والرابطة متأهبة وملتزمة التزاماً قوياً بالانضمام إلى جهود الدول الأعضاء الأخرى والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى لحماية حقوق النساء والفتيات وتمكين المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وحلِّها.

وقبل أن أختتم كلمتي، أودّ بصفتي الوطنية أن أؤكد أنَّ فييت نام تبقى ملتزمة بمعالجة مسألة المرأة والسلام والأمن. ويسرنا أننا استطعنا تقديم وتيسير اتخاذ القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) تحت ذلك البند من جدول الأعمال. ومع أنَّ حماية النساء ودعمهنَّ بوصفهن ضحايا أمر أساسي، فإنَّ فييت نام تؤمن إيماناً قوياً بالقيمة التي يمكن للمرأة إضافتها وبالإسهامات التي يمكنها تقديمها في منع نشوب النزاعات وحلِّها وفي بناء السلام وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة بورا (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الإسبانية للمجلس على اتخاذ مبادرة عقد هذه المناقشة الهامة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذه.

إنَّ اليونان تؤيِّد البيان الذي ألقاه في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف ما يلي من وجهة نظر وطنية.

على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، اتخذ مجلس الأمن سبعة قرارات تُثبت التزام المجتمع الدولي بمبادئ الحماية والوقاية ومشاركة المرأة وتعميم المنظور الجنساني. غير أنه على الرغم من التقدم على المستوى المعياري، فإنه وبعد مرور ١٥ عاماً على وضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تبقى المرأة مستبعَدة بشكل كبير من عمليات السلام والأمن والعمليات السياسية، ويتواصل استهداف القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان.

إننا نرحب ترحيباً خاصاً باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي نفخر بالمشاركة في تقديم مشروعه. والاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سيوفر خريطة طريق لتسريع تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتصدي للتحديات الجديدة، مثل تصاعد التطرف العنيف والأزمات الإنسانية وتدفقات اللاجئين والمهاجرين المتزايدة.

غير أنه يبقى الكثير ممَّا يجب عمله لترجمة التقدم المعياري إلى نتائج على أرض الواقع، كما ذكر كثيرون في وقت سابق من هذه الجلسة. وينبغي لنا أن نسعى جاهدين إلى تغيير الإطار المفاهيمي التقليدي الذي يميل فيه الأمن إلى أن يكون رواية رجل. والاعتراف بحقيقة أنَّ مشاركة المرأة في جميع جهود السلام والأمن تحقق مزايا هامة أمر حاسم لإحراز تقدم بشأن المسألة.

إن حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام المراعي للمنظور الجنساني يمكن أن تسهم إسهاما فعالا في صون السلم والأمن الدوليين. ينبغي شمول المرأة في عملية صنع القرار في جميع مراحل حسم النزاع وعمليات المصالحة بعد انتهاء النزاع.

إن اليونان ملتزمة التزاما قويا بأن تعمل بفعالية على تعزيز مشاركة المرأة، في إطار القانون وفي الممارسة العملية، في جهود بناء السلام والوساطة. إن أولويتنا أن نعالج مسألة التمثيل الناقص للمرأة في عملية صنع القرار السياسي بغية إحراز مشاركة أكثر توازنا للنساء والرجال في جميع المؤسسات، بما فيها مؤسسات الجيش والشرطة. وفي ذلك السياق، ننخرط في حوار وثيق مع المجتمع المدني بشأن دور المرأة في النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع لتعزيز الدور القيادي للمرأة في المبادرات ذات الصلة.

لقد تم إدماج الأولويات الرئيسية في برنامج عملنا الوطني للمساواة الفعلية بين الجنسين والتي تشمل طائفة واسعة من السياسات العامة على الصعيدين الوطني والإقليمي بهدف تمكين النساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن في جميع مجالات السياسة على قدم المساواة. إن برنامج العمل الوطني يُركز على أعمال محددة تستهدف المجالات المواضيعية، حيث تكون النساء والفتيات فيها إما ممثلات تمثيلا ناقصا أو متضررات بصورة رئيسية، مجالات من قبيل العنف والتوظيف وعملية صنع القرار.

وفي ضوء برنامج العمل الوطني، تقوم الأمانة العامة اليونانية المعنية بالمساواة بين الجنسين برصد جميع السياسات الوطنية على الصُعد الحكومية، والإقليمية والمحلية وتُقيّم أثرها على الجنسين بتصنيفه للنتائج. إن متابعة وتقييم هذه السياسات سيرتكز على بيانات إحصائية ووضع مؤشرات جنسانية وفقا لمعايير الأمم المتحدة ومعايير الاتحاد الأوروبي. إن سلسلة من ثمانِ أولويات استراتيجية سوف توجه الصناديق الهيكلية

للمساواة بين الجنسين والتي تهدف بصورة خاصة إلى حماية النساء من الأزمة الاقتصادية، والبطالة، والفقر والاستبعاد.

واليوم، بعد ١٥ عاما من اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبعد ٢٠ عاما من إعلان بيجين، نأمل وطيد الأمل بأن نتمكن من الوفاء بالتوقعات لمضاعفة جهودنا من أجل المساواة بين الجنسين. إن دور المرأة حيوي في حسم التراعات، وإعلاء شأن السلام والنهوض بالمصالحة. ولا يُمكن لمجتمع أن يحقق السلام إذا كان نصف سكانه متخلفا عن الركب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية التشيكية.

السيدة هردا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإسبانية): أود أولا أن أشكر الرئاسة الإسبانية على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا بالنسبة لنا جميعا هنا اليوم، إذ أن وجود أكثر من ١١٠ أسماء في قائمة المتكلمين لدليل على تلك الأهمية. أود أيضا أن أشكر جميع الذين شاركوا في العملية التحضيرية.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان قطعا وثيقة مستبصرة وأقر تماما بدور المرأة في منع نشوب التراعات وحسمها، وفي مفاوضات السلام، وفي بناء السلام، وحفظ السلام، وفي الاستجابة الإنسانية، وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء التراع. وبعد ١٥ عاما من اتخاذه، معروض علينا دراسة عالمية عن تنفيذه تبين التقدم الكبير المحرز وفقا لمؤشرات معينة تحدد الفجوات التي ينبغي سدها والاتجاهات الناشئة وأولويات العمل.

إن الجمهورية التشيكية تأخذ البرنامج الوارد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في منتهى الجدية، وقد حاولنا جاهدين تنفيذه، على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، اعتمدت حكومتنا مؤخرا أول وثيقة إطارية طويلة الأجل للمساواة بين الجنسين، وقد اعتمدت وزارة الدفاع التشيكية خطة عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتي ستتطلب جهدا كبيرا من جانب الوزارة للوفاء بالتزاماتها وفقا للقرار ولإبلاغ الخبراء من الجمهور ومن المنظمات المعنية عن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار.

أما على الصعيد الدولي، فقد أصبحت الجمهورية التشيكية دولة طليعية في برنامج مطلوب كجزء من شراكة للتعاون في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مع التركيز على تدريب المجندات الأردنيات على التخلص من الذخائر المتفجرة. وبصورة أعم، فإن الجمهورية التشيكية تسعى إلى تعزيز مركز المرأة في المجتمع من خلال تطوير التعاون والمساعدة الإنسانية. والهدف متجسد في استراتيجيتنا للتعاون الإنمائي الخارجي المتعدد الأطراف، وللوفاء بتلك الأولويات نتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. أما في مجال المساعدة الإنسانية، فنولي اهتماما خاصا لضحايا العنف القائم على نوع الجنس.

لا يزال يجري أيضا أخذ المنظور الإنساني في الحسبان بوصفه هدفا شاملا ضمن مشاريع في بلدان مثل العراق، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسوريا وأوكرانيا. بالإضافة إلى الوسائل التقليدية المتبعة في السياسة الخارجية، تستخدم الجمهورية التشيكية أداة مالية تهدف إلى دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وما يسمى ببرنامج تشجيع عملية الانتقال الذي يستغل تجاربنا الأخيرة في التحول الاجتماعي وفي إضفاء الطابع الديمقراطي على البلد. إن تعميم المنظور الجنساني يعود إلى المبدأ الشامل المتجسد في ذلك البرنامج.

في السنوات الأخيرة، وبتعاون مع المنظمات غير الحكومية، نفذنا عددا من المشاريع في أكثر من سبعة بلدان، بما فيها ميانمار، وزيمبابوي، وفلسطين ومصر، وركزت تلك المشاريع بوجه خاص على حماية حقوق النساء وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة. إن الدراسة تبين بصورة شاملة أن مشاركة المرأة على جميع المستويات عنصر رئيسي في الفعالية العملياتية لجهود عمليات السلام وبناء السلام وحفظ السلام ونجاحها واستدامتها. ذلك أحد الأسباب التي حملت الجمهورية التشيكية على التفاوض عدة مرات في جنيف على قرار بشأن المشاركة السياسية على قدم المساواة يحث جميع الدول على القضاء على الحواجز التي تحد من المشاركة الكاملة والفعّالة لجميع قطاعات المجتمع، بمن فيها المرأة، في الشؤون السياسية. ويتم على الدوام اتخاذ القرار بتوافق الآراء ويشارك في تقديمه عدد كبير من البلدان.

أتوق إلى اليوم التي تصبح فيه قرارات مثل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من القرارات المتعلقة بالمشاركة على قدم المساواة، وهو قرار اعتُرف به ونال تأييدا واسع النطاق، أن يصبح شيئا عفا عليه الزمن لأن تم تنفيذ جميع مبادئه بالكامل وعلى الصعيد العالمي، وبطبيعة الحال تُحترم احتراما كاملا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدانمرك.

السيد بيترسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، وأشكر إسبانيا على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة، وعلى ضمان إبقائنا جميعا منخرطين في هدفنا المتمثل في تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على التيسير للدراسة العالمية الشاملة عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكما شدد آخرون بالفعل، فإنها تعطي لمحة سريعة ممتازة عن الفجوات والتحديات، والاتجاهات الناشئة والأولويات المقترحة.

ما انفكت الدانمرك ملتزمة كسابق عهدها بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكانت الدانمرك من بين أوائل البلدان التي وضعت خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار، وفي العام الماضي، اعتمدنا خطة عمل وطنية ثالثة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. ونشدد على استخدام إمكانيات المرأة غير المستغلة. ونسعى إلى إشراك المرأة بفعالية وعلى قدم المساواة في منع نشوب النزاعات وحسمها، وفي مفاوضات السلام، وبناء السلام وحفظ السلام، وفي الاستجابة الإنسانية وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع. ونلتزم بالقيام بأعمال محددة لتحقيق تلك الأهداف.

من المسلم به على نطاق واسع أن غياب المرأة عن المراحل الأولى لمفاوضات السلام وتدابير إعادة الإعمار يمكن أن يكون له أثر سلبي طويل الأجل على تطوير الحكم الرشيد. ولا يستطيع أي مجتمع استبعاد نصف سكانه من عمليات صنع القرار. لذلك لا بد لمجلس الأمن من أن يبعث برسالة قوية تأييدا للمشاركة السياسية للمرأة في عمليات السلام والتنمية لصالح جميع النساء والرجال. في ذلك الصدد، نشيد باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بالأمس. وكما جاء في الدراسة العالمية، فقد تحقق تقدم وينبغي الاعتراف بذلك. إن دمج المنظور الجنساني في عمليات السلام يظهر حاليا، على الرغم من أنه بطيء جدا. ويجب على جميع البلدان أن تضع خطط عمل وطنية.

ويجب التصدي للأسباب الجذرية للحروب والصراعات. ومرة أخرى، كما توضح الدراسة العالمية، لئن كانت الحروب التي أعقبت مباشرة الحرب العالمية الثانية حروبا قومية أو حروبا سياسية تقوم على أيديولوجية سياسية، فإن العديد من الحروب اليوم هي في الأصل دينية أو عرقية. والأيديولوجيات التي نشهدها كثيرا ما تكون متحفظة ورجعية بشدة تجاه المرأة وحقوقها. وعلى المجتمع العالمي أن يعالج هذه المسائل.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو قرار قوي، وعلينا جميعا الالتزام بتنفيذه بشكل فعال على الصعيدين الوطني والدولي. وقد حددت الدانمرك عددا من الالتزامات التي يتضمنها هذا القرار، ولن أذكر سوى بضعة منها.

سنركز على تعزيز دور المرأة، بصفتها بانية للسلام، في البرامج التي تمولها الدانمرك في الدول الهشة والمتضررة من الصراعات. وسيتلقى جميع أفرادنا العسكريين المنتشرين في بعثات حفظ السلام تدريبا إلزاميا على دور نوع الجنس في عمليات دعم السلام. وسنحقق فورا في أي شبهات سوء سلوك إجرامي أثناء الانتشار، وسيخضع الجناة المزعومون للمحاكمة عندما يقتضي الأمر ذلك. وسنستمر في التركيز على تجنيد ضابطات دانمركيات، بمن فيهن شرطيات، وإرسالهن إلى البعثات الدولية للقيام بمهام قيادية.

تتضمن الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فائضا من الاقتراحات الممتازة للعمل. واستلهاما منها، علينا كفالة تنفيذ هذا القرار وقرارات المتابَعة له، لذا دعونا نبدأ العمل الآن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا.

السيد نينا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نقدّر فرصة المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن استعراض قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بغية تقييم التقدم المحرز على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية في تنفيذ هذا القرار. ونرحب أيضا باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بتوافق الآراء يوم أمس، وكنا سعداء جدا بالمشاركة في تقديمه.

ونود كذلك أن نشكر الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن على مذكرتها المفاهيمية المثيرة جدا للاهتمام (S/2015/749، المرفق) التي تم إصدارها تحضيرا لهذه المناقشة.

مثلما تشير إليه المذكرة المفاهيمية، نحن نتفق مع الرأي القائل بأن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة تنفيذ الالتزامات والتعهدات العالمية في سياق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن ألبانيا ليس بلدا من بلدان مرحلة ما بعد الصراع. ومع ذلك، فهو ما فتئ يسعى جاهدا لتحقيق معايير أعلى في مواجهة التحديات الجديدة والأخطار الناشئة غير النمطية التي تعترض طريقنا نحو توطيد الديمقراطية، والسلام، والأمن، واحترام حقوق الإنسان.

وحكومة بلدي على اقتناع بأن السلام والأمن لا يمكن أن يتحققا دون بذل جهود مشتركة من جانب المرأة والرجل كليهما، بالنظر إلى الروابط التي لا تنفصم بين المساواة بين الجنسين والسلام والأمن الدوليين.

وفي ما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، حددت حكومة ألبانيا عدة أهداف رئيسية تراعي الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة، وهي تركز الجهود على تحقيقها؛ زيادة مشاركة المرأة في صنع القرارات السياسية والعامة؛ وزيادة مشاركة المرأة في الشرطة والقوات المسلحة؛ وتعزيز البرامج ذات الصلة بالتدريب المهني على المسائل الجنسانية والعنف ضد المرأة.

إن النصوص القانونية الأخيرة من قبيل النصوص المعنونة ''الحماية من التمييز''، و ''الانضباط العسكري في القوات المسلحة لألبانيا'' تنص على تدابير قانونية وتأديبية مناسبة في حالات التحرش الجنسي والعنف الجنسي والعنف الجنساني التي يرتكبها عسكريون أثناء أداء مهامهم. ولدى جميع الهياكل العسكرية ضمن القوات المسلحة ووزارة الدفاع مراكز تنسيق خاصة بها تتعلق بالمساواة بين الجنسين. وهناك حاليا ما مجموعه تسعة مراكز: سبعة للنساء واثنان للرجال.

وبالنسبة إلى الإطار المعياري، تنص خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي اعتمدت في عام ٢٠١١، على تعزيز القدرات الجنسانية المؤسسية، الأمر الذي مكّن، ابتداء من هذا العام، ثماني نساء من المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية.

ولقد نصّ التوجيه الصادر عن وزارة الدفاع في عام ٢٠١٣ على المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني كأولويتين في كل سنة، الأمر الذي حقق في وقت لاحق من ذلك العام هدف تمثيل النساء في القوات المسلحة بنسبة ١٧,٧ في المائة.

منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ظهرت تهديدات كبيرة للسلام والأمن العالميين، أبرزها تزايد التطرف العنيف. وقد اعترف مؤتمر قمة البلقان الإقليمي بشأن مواجهة التطرف العنيف، الذي عقد في تيرانا في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٥، بأن المرأة عرضة للجنوح نحو التطرف، كما أنه يمكنها أداء دور هام في مكافحة التطرف العنيف.

كذلك التزم مؤتمر القمة بإدماج المرأة في الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف، وشدد على ضرورة العمل معا في المنطقة بغرض التوصل إلى فهم أفضل للطبيعة الدقيقة التي يتصف بها خطر التطرف العنيف على الصعيدين المحلي والإقليمي، بما في ذلك تعزيز عمليات البحث والتحليل وتبادل المعلومات بشأن دوافع التطرف العنيف بجميع أشكاله بالنسبة إلى شرائح المجتمع كافة، بما في ذلك النساء والشباب، وكيفية التصدي لهذه الدوافع على أفضل وجه.

كذلك يؤدي المجتمع المدني دورا هاما جدا في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واعترافا بهذا الدور، تشارك حكومة بلدي المنظمات النسائية وتدعمها بشكل منهجي في تنفيذ خطة القرار ١٣٢٥. ونشدد في هذا السياق على أهمية تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية ذات الصلة، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد على حاجة مجلس الأمن إلى تعزيز التزامه بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال اتباع نهج أكثر اتساقا ومنهجية. ودعونا لا ننسى أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قد اتُخذ بعد عقد من الفشل الرهيب في حماية المرأة، بما في ذلك في أراضي يوغوسلافيا السابقة. وهذه الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ينبغي أن تؤدي إلى تعبئة صفوفنا بغية التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك عدم الاتساق في التنفيذ.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسفيرة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب أستراليا بتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2015/716)، وباتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) يوم أمس بالإجماع، وهو القرار الذي كنا فخورين جدا بالمشاركة في تقديمه. وشعرنا بالسعادة للمشاركة في إطلاق الدراسة العالمية الرائدة اليوم.

بينما تم إحراز تقدم منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، هناك مجالات لا يزال المجتمع الدولي يواجه فيها الفشل. فالنساء والأطفال يستمرون في معاناتهم غير المتناسبة داخل بلدان الصراع وبلدان ما بعد الصراع؛ ومعدلات وفيات الأمهات في مرحلة النفاس قد تضاعفت؛ والتكافؤ في التعليم لم يتحقق بعد؛ وأعداد النازحين قسرا باتت قياسية؛ ومعدلات العنف، بما في ذلك العنف الجنسي ضد المرأة، في تصاعد.

ويسر أستراليا أن تعلن عن عدد من التعهدات اليوم للمساعدة في معالجة هذه الحالة الأليمة.

أولا، تلتزم أستراليا بالتبرع بمبلغ إضافي قدره ٤ ملايين دولار أسترالي على مدى ثلاث سنوات للأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، بحيث تصل مساهمتنا الإجمالية إلى ٥,٥ مليون دولار أسترالي. وهذا اعتراف بحقيقة أن المطلوب هو أكثر من ذلك لدعم الدور الحاسم الذي تقوم به المنظمات النسائية في منع نشوب الصراعات وحلها، وبناء السلام، وكفالة الإغاثة والإنعاش.

ثانيا، يجب تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في القطاع العسكري. وبناء على ذلك، تعكف قوات الدفاع الأسترالية على نشر المزيد من النساء وزيادة أعدادهن في أدوار صنع القرار العليا؛ وتضع أهدافا لتوظيف المرأة في أدوار غير تقليدية؛ وهي في صدد إعداد مستشار للشؤون الجنسانية، وفريق يعنى بالمشاركة النسائية. وستوفر قوات الدفاع الأسترالية أيضا خبيرا تقنيا في مجال المرأة والسلام والأمن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمدة خمس سنوات اعتبارا من عام ٢٠١٦.

ويعترف تعهدنا الثالث بأن النساء والفتيات والمنظمات النسائية ضرورية لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. لذلك، سندعم بحوثا جديدة تجريها جامعة موناش في ملبورن بشأن منع نشوب الصراعات ومكافحة الأصولية من خلال تمكين المرأة وتعبئة المجتمع المدني.

وستدعم أستراليا أيضا المنظمات النسائية المشاركة في الشبكة الإقليمية لجماعات المجتمع المدني التي يجري إنشاؤها كنتيجة لمؤتمر القمة الإقليمي بشأن مواجهة التطرف العنيف، الذي انعقد في سيدني خلال حزيران/يونيه ٢٠١٥.

رابعا، تدرك أستراليا أنه يتعين بذل المزيد من الجهود الإنسانية لمنع العنف الجنسي والعنف الجنساني ودعم ضحاياه. ولهذا السبب، خصصت أستراليا أموالا محددة لمواجهة العنف الجنسي والجنساني في مواجهة أزمة سوريا: ٧ ملايين دولار أسترالي، كجزء من التزامنا الإجمالي البالغ ٥٩ مليون دولار أسترالي في الأشهر الإثني عشر الماضية.

وأخيرا، تعكف أستراليا على استعراض خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وسنهتدي بالدراسة العالمية في الإجراءات المقبلة في إطار خطتنا.

ونحن ندعو منظومة الأمم المتحدة ككل إلى الاستجابة لتوصيات الدراسة العالمية.

ويجب النظر إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها باعتبارها جزءاً من استعراض الأمين العام لعمليات حفظ السلام وإعادة النظر في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، بالإضافة إلى هذا الاستعراض الرفيع المستوى.

والآن، وقد اتفق قادة العالم على الخطة التاريخية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، فقد باتوا يدركون الصلة بين التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن، ويضعون المساواة بين الجنسين في صميم تلك الجهود. وعلينا، كمجتمع عالمي، أن نبذل المزيد من الجهد للوفاء بتلك الوعود من أجل النساء في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد أوغورلوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة الإسبانية على تنظيم هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أشكر رئيس الوزراء راخوي براي على كلمته أمس التي أعرب فيها عن التضامن مع تركيا وإدانته للهجوم الإرهابي الشنيع الذي شهدته في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

يمثل عام ٢٠١٥ معلماً بارزاً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن. وهذا العام، نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، ونحتفل أيضاً بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥

(٢٠٠٠). وعلاوة على ذلك، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، التي اعتمدت مؤخراً، تتضمن هدفاً مكرساً لتحقيق المساواة بين الجنسين. والاستعراض الرفيع المستوى بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلى جانب عمليات الاستعراض التي أجريت بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهيكل بناء السلام، كلها ترسى أساساً سليماً لنا للتفكير في الإطار الدولي للوقاية من النزاع وحفظ السلام وبناء السلام، مع التركيز بقوة على تمكين المرأة.

نرحب بالاهتمام المستمر في مجلس الأمن بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2015/716)، وتقديم نتائج الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في جملة أمور. ومع ذلك، نود أيضا التأكيد على أن بعض الإشارات غير الدقيقة الواردة في الدراسة العالمية لا تخدم الغرض المقصود من إدراجها، وبالتالي، فإننا نعرب عن تحفظاتنا على تلك الإشارات، والتي لا علاقة لها، في واقع الأمر، بدور المرأة أو تأثيرها عموماً.

ولا يزال القضاء على النزاعات والعنف المتصل بها يشكل تحدياً كبيراً ما فتئ المجتمع الدولي يسعى لمجابهته بعد ٧٠ سنة من تأسيس الأمم المتحدة. والآثار الحادة للنزاعات على النساء والفتيات في مناطق مختلفة من العالم لا تزال مشكلة كبيرة لا بد من معالجتها. وعلاوة على ذلك، يواجه عالمنا الآن أكبر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، مع التدفق المتزايد للسكان المشردين نتيجة لنزاعات طال أمدها ولانعدام الأمن والاستقرار، الأمر الذي يسبب المزيد من الصعوبات للفئات المستضعفة، بما في ذلك النساء والفتيات.

وفي مواجهة تلك التهديدات، لا بد من اعتماد نهج أقوى وأكثر شمولاً. أولاً، إن تعزيز إرادتنا السياسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والاعتراف بحقوق الإنسان لهن هي خطوة ضرورية. ثانياً، إن الأعمال المروعة التي ترتكبها منظمات إرهابية كجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وبوكو حرام بحق النساء والفتيات تتطلب اعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. وبالتالي، لا بد من القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع. ثالثاً، إن ضمان اتباع نهج شامل إزاء عملية صنع القرار ورسم السياسات وعمليات السلام وجهود الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام، هي خطوة هامة أخرى.

وينبغي تشجيع المشاركة الفعالة للمرأة في تلك العمليات. وعليه، وكمثال على ذلك، فإننا نرحب بإنشاء لجنة فنية بشأن المساواة بين الجنسين في سياق المفاوضات الجارية في قبرص. ونأمل ونؤمن بأن تلك اللجنة ستسهم في جهود الجانبين، القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، لإيجاد تسوية عادلة وشاملة لمشكلة قبرص دون مزيد من التأخير.

وأخيراً، فإن تعميق المنظور الجنساني في الأطر المعيارية والتنفيذية في منظومة الأمم المتحدة وكياناتها وممارساتها من شأنه تعزيز فعالية عمل الأمم المتحدة في الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات، وخاصة في حالات الطوارئ الإنسانية والأزمات التي طال عهدها.

وتركيا تدعم تمكين النساء والفتيات ورفاههن في مختلف حالات الطوارئ والنزاع وما بعد النزاع من خلال برامجها للمساعدة الإنمائية الشاملة. والمشاريع التي نقوم بتنفيذها في أفغانستان والصومال، وخاصة في مجالي التعليم والخدمات الصحية، هي أمثلة ملموسة لجهودنا لتحقيق تلك الغاية. وعلاوة على ذلك، توفر تركيا ملاذًا آمناً لأكثر من مليوني سوري، بما في ذلك النساء والفتيات، الذين اضطروا للفرار من سوريا طلباً للنجاة، وتضمن كذلك وصول المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى الملايين الذين تشتد حاجتهم إليها على الجانب السوري من الحدود، بموجب التزاماتها الدولية، ودعماً للأمم المتحدة. ونوفر للسوريين الفارين من صراع وحشي ونظام

يستهدف شعبه وضع الحماية المؤقتة، ونمكنهم من الوصول إلى المستشفيات التركية. وقد ولد أكثر من ٦٦ ٠٠٠ طفل في المرافق الطبية داخل مراكز الحماية المؤقتة في تركيا، والتحق أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ طفل بالمدارس حتى الآن.

وتركيا تبذل قصارى جهدها لتوفير الأمن والسلامة للنساء والفتيات الهاربات من التراع. وفي هذا الإطار، اتخذت مبادرات وبرامج متعددة لضمان الوقاية والمشاركة والحماية والتعليم للنساء والفتيات. وبرنامج المساعدة الإنسانية الذي نقوم بتنفيذه، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس والاستجابة له، مثال على تلك المبادرات. وإننا نؤمن بقوة أن النساء والأطفال لهم دور مهم للغاية في إعادة بناء سوريا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل ميانمار.

السيد تين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يتقدم وفدي بالشكر للرئاسة الإسبانية لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/716)، والمدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والآخرين على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لفييت نام الذي تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن الذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار التاريخي للمجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تتيح لنا الفرصة لاستعراض التقدم المحرز وتجديد عزمنا على التصدي للتحديات المتبقية في التخفيف من وطأة التراعات على النساء والفتيات. وكما أشارت الدراسة العالمية، فإن طبيعة الحرب اليوم آخذة في التغير. والتراعات اليوم أصبحت أكثر تعقيداً، وارتفع عدد التراعات الرئيسية بشكل كبير. وأطل الإرهاب المتطرف الوحشي برأسه القبيحة، وبات يشكل تهديداً كبيراً للسلم والأمن العالميين. ولهشاشة النساء والأطفال، فإنهم يشكلون أولى الفئات التي تتحمل وطأة التراع العنيف. ولذلك، فإن تنشيط جهودنا الجماعية لحماية النساء في حالات التراع على نحو أفضل بات أكثر إلحاحاً من ذي قبل.

ووفدي يثني على الأمم المتحدة لإبقائها مسألة حماية النساء والفتيات على رأس جدول أعمالها. وقد بذل الكثير من الجهد لتنفيذ الجوانب الرئيسية من القرار التاريخي للمجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإنشاء مؤسسات كهيئة الأمم المتحدة للمرأة ينبغي اعتباره مثالاً للتقدم الإيجابي للغاية الذي تحقق.

وإذ يتركز النقاش على ترجمة الأقوال إلى نتائج فعالة، يود وفدي أن يتشاطر بعض الخطوات التي اتخذت في ميانمار لمعالجة القضية المطروحة. فالعنف الجنسي جريمة تمقتها قيمنا التقليدية بشدة، وهي ممنوعة منعاً باتاً بموجب القانون وثقافة ميانمار. ولذلك، تتخذ إجراءات قانونية صارمة ضد مرتكبي جميع الحالات المبلغ عنها، سواء كانوا مدنيين أو من قوات الأمن. وقانون العقوبات يتضمن عقوبات مشددة لارتكاب العنف الجنسي. وقد وضعنا أساساً قانونياً قوياً للمعاقبة على الجرائم الجنسية العنيفة. ويجري تدريب الأفراد العسكريين في وحداتهم لكفالة الامتثال للقانون العسكري ومدونات السلوك والقوانين المدنية ذات الصلة. وإدانة الجرائم الجنسية العنيفة تتم بالقانون والممارسة في ميانمار، ولا يتغاضى عنها.

وكدولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتخذت ميانمار مجموعة من الخطوات للقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة وفقا للاتفاقية. وأنشئت مؤسسات للإشراف على القضايا المتعلقة بالمرأة. ويجري تنفيذ خطة استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة مدتها عشر سنوات (٢٠١٣-٢٠٢٣)، وتشمل تدابير للتصدي للعنف ضد المرأة. وهناك خطوة هامة أخرى اتخذت في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤

تمثلت في اعتماد حكومة ميانمار لإعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي أطلقته المملكة المتحدة. وهو يعكس التزامنا المتجدد بالانضمام إلى المجتمع الدولي في مناهضة تلك المسألة.

وخلال السنوات الأربع والنصف الماضية، عززت الإصلاحات في ميانمار القيم الديمقراطية وأدت إلى انفتاح المجتمعات مما أوجد قدرا أكبر من الحرية السياسية والإعلامية. وقدمت المزيد من الفرص للمجتمع المدني والمنظمات الدولية للعمل بصورة فعلية ووثيقة مع المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية على حماية المرأة. وقد كان لحرية وسائط الإعلام التي حققناها أخيراً، تأثير أيضا على الشعب ككل، من خلال تهيئتها لبيئة أفضل حيث يمكن لأي شخص تقديم تقرير بدون خوف من أي فعل غير مشروع تُنتهك فيه حقوقه. واتخذت الحكومة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، خطوات من أجل توعية الجمهور بشأن أهمية المساواة بين الجنسين وحماية المرأة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نظمت ميانمار اليوم المفتوح للمرأة والسلام والأمن احتفالا بالذكرى السنوية لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد شجع هذا الحدث على زيادة وعي الشعب والمسؤولين الحكوميين والبرلمانيين بهذا القرار التاريخي.

وأصبح بوسع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الآن في ميانمار، أن تشارك بفعالية في الأنشطة الرامية إلى منع العنف ضد المرأة، بما في ذلك إجراء الدراسات الاستقصائية والبحوث من أجل الحصول على بيانات موثوقة من شأنها تيسير تدابير مكافحة العنف الجنسي. ونظمنا حلقات دراسية عن العنف الموجه ضد المرأة في جميع أنحاء البلد. كما أننا نعمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ المشاريع التي تتضمن تحسين لجوء الضحايا من الإناث إلى القضاء، وإنشاء آليات في إطار المجتمعات المحلية للرد على أعمال العنف الجنسي. وفي خطوة جريئة أخرى، تعمل الحكومة جاهدة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، على سن قانون لمكافحة العنف ضد المرأة وهو الآن في مرحلة الصياغة النهائية. ونأمل أن يساهم هذا التشريع الهام بشكل كبير في تعزيز حماية النساء والفتيات من العنف بمجرد سنّه.

وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل ميانمار أيضا مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل حماية حقوق المرأة في إطار اللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل التابعة للرابطة ومعهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة.

وكما قال وفد بلدي مرارا، فإن أفضل طريقة لإنهاء العنف ضد المرأة في حالات النزاع المسلح هي وضع حد لتلك النزاعات. وتعتقد ميانمار اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن إقامة مجتمعات ديمقراطية ومتقدمة بدون إحلال السلام والمصالحة. ولذلك، فإننا نبذل جهودا مخلصة وجادة لإنهاء النزاع الذي ابتلي به البلد طوال أكثر من ستة عقود، ونحن نحرز تقدما لم يسبق له مثيل، حيث توصلت كل جماعاتنا الإثنية المسلحة إلى الاتفاق على مشروع نص اتفاق لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد منذ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤. وستوقع على الاتفاق غدا الحكومة والجماعات العرقية المسلحة المستعدة للقيام بذلك. وهو لا يمثل علامة بارزة في تاريخنا فحسب، بل سيكون أيضا منعطفا حاسما في عملية بناء السلام وفي جهودنا الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للقضاء على التأثير العنيف للنزاع على شعبنا. ونأمل أن الحوار السياسي التالي سيشجع المزيد من النساء على المشاركة في العملية. كما يجب إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال.

يجب أن نتأكد، عندما ندين على الصعيد العالمي أعمال العنف ضد المرأة، من عدم تشجيع استغلال هذه القضية العاطفية كأداة لمخططات الأفراد السياسية الخاصة. ترحب ميانمار بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل النهوض

بخطة المرأة والسلام والأمن. وإننا إذ نقوم بذلك نعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة العمل مع الدول الأعضاء باتباع نهج تعاوني في مساعدتها على بناء القدرات الوطنية ومد يد العون لهم للتصدي بفعالية للثغرات والتحديات المتبقية في سياسات تلك الدول.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكّلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، في البداية أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن.

نتذكر اليوم وبكل فخر الذكرى العطرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال الرئاسة بنغلاديش للمجلس، عندما عملنا لكي نحسّن العدالة ونضمن أنه قد تم إدراج الاغتصاب بوصفه جريمة ضد الإنسانية بموجب قانون (المحاكم) الجرائم الدولية البنغالي لعام ١٩٧٣؛ وتولينا قيادة الحملة نحو تحقيق نهج عدم التسامح المطلق للاستغلال الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتشجيع ثقافة السلام. وهذا هو أول قرار بشأن المسائل الاجتماعية التي تضمنت سردا واسع النطاق حول ضحايا العنف، والوصم، والصدمات النفسية الناتجة عن الاغتصاب، فضلا عن الأطفال غير الشرعيين من ضحايا الاغتصاب.

وتكفل الركائز الرئيسية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المشاركة المتزايدة للمرأة في صنع القرار؛ ومشاركتها في الآليات الرامية إلى منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها؛ ومشاركتها في مفاوضات السلام وإدماجها في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، مع التركيز على التدريب وزيادة الوعي بشأن الأمراض التي تنتقل عن طريق لاتصال الجنسي مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبعد ١٥ عاما، فإن العديد من التقارير الموثوقة تقل إن العنف ضد النساء والفتيات آخذ في الارتفاع. ولا تزال النساء والفتيات الأكثر معاناة بوصفهن ضحايا للنزاعات، في حين أنهن عموما لايستفدن من مكاسب عمليات السلام. ويُنظر للنساء والفتيات على أنهن ناقلات للهويتين الثقافية والعرقية، وبالتالي يصبحن أهدافا رئيسية لمرتكبي العنف. ولذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية أن نكفل وضع حد نهائي للإجحاف بحق النساء والفتيات، ولا سيما الواقع من خلال الأعمال المتعلقة بنوع الجنس.

ولدينا اقتناع راسخ بأن مداولاتنا اليوم ستسفر عن مقترحات ملموسة ومبادئ توجيهية محددة سيكون لها أثر هام على التزامنا المستمر بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحن جميعا ندرك أن الفقر والحرمان والتهميش والظلم الاجتماعي والاقتصادي، والتمييز، والأهم من ذلك سياسات السيطرة والسيادة تكمن في صميم النزاعات والعنف؛ وأن المرأة، للأسف، هي من تتحمل دوما في العواقب المترتبة على أوجه التفاوت الاجتماعي والسياسي هذه والمناورات السياسية ومظاهر غرور القيادة. ولذلك، فإنني أدعو زملائي إلى تقديم مقترحات محددة واقتراح تدابير ملموسة تتطلب أن نقيّم، الصعيدين الوطني والدولي، السبل الكفيلة بإنهاء العنف ضد المرأة وانتشار النزاعات التي قد يطاردنا جميعا هاجسها، مما يحدث البلبلة والفوضى، ومن المحتمل أن تجردنا من إنجازاتنا وإحساسنا بالاستقرار والأمن.

ونحن نسلم بأن تمكين المرأة يعني ضمان أن تحظى بالقدرة القيادية والموارد الكافية من أجل إدارة هذه الموارد بكفاءة. ولذلك فإننا نؤكد على أهمية تلبية الاحتياجات الاقتصادية للمرأة ومشاركتها على جميع مستويات عملية صنع القرار وفي جميع أشكالها. ويمكن تحقيق الأولى عن طريق كفالة إمكانية وصول المرأة إلى المجالات ذات الصلة بتوليد الدخل وتنظيم

المشاريع، مثل التمويل البالغ الصغر، والتعليم، والتدريب المهني والصحة العامة، ومشاركتها في تلك المجالات؛ أما الثانية فمن خلال مشاركتها في المناصب ذات النفوذ، ولا سيما، على سبيل المثال، الوظائف العليا في الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك التي على مستوى الأمين العام المساعد، ووكيل الأمين العام، والممثل الخاص وما إلى ذلك.

وينبغي مراعاة أن يتم تعيين موظفين من بلدان في هذه المناصب لكي يتحقق التفهم السليم للقضايا، والحساسية تجاه الاحتياجات الثقافية والعرقية والدينية. ثانيا،ينبغي لنا أن نضمن التمثيل العادل للبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، كما سبق مناقشته في الجمعية العامة، من أجل التنسيق الفعال مع الموظفين العاملين في الميدان.

تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المرأة ضمن اختصاص الحكومات الوطنية. ولذلك،فإن أي إجراءات يتخذها المجتمع الدولي يجب أن تكون متسقة مع السياسات والمبادئ التوجيهية وخطط العمل على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق، أرى من الشرف لي أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن تمكين المرأة استنادا إلى وجهة نظر بلدي الوطنية.

يمثل تعليم البنات أداة من أجل النهوض بالمرأة، ولذلك ألغت حكومة بنغلاديش الرسوم الدراسية للتلميذات حتى الصف الثاني عشر.

ومن خلال إيجاد نساء يحظين برعاية صحية محسّنة، انخفض معدل وفيات الأطفال عند الولادة بنسبة ٧٢ في المائة، ومعدل وفيات الأمهات في مرحلة النفاس بمقدار الثلثين. ويجري تزويد المرأة بخدمات تنظيم الأسرة من الباب إلى الباب، حيث يتواصل توجيه المرأة في المسائل الجنسية والمسائل الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك تحويل منازل إلى مزارع لإنتاج الخضر المترلية وتربية الدواجن، وغيرها من المنافع الاجتماعية لرعاية الأسرة. وكان المتوخى من ذلك أن يشكل حزمة إنمائية.

وتقوم الحكومة بتنفيذ عدد من المشاريع لتطوير قدرات المرأة. وهي تشمل برنامجا لتنمية المجموعات الضعيفة، وتوفير القروض من دون ضمانات، والقروض الصغيرة، والتدريب على المهارات، بما في ذلك المهارات الحاسوبية، وإيجاد مراكز لعرض المنتجات إلى ما هنالك. أمّا النساء المسجلات في برنامج تنمية المجموعات الضعيفة والمستخدمات للقيام بالأعمال الريفية، فيتلقين التدريب على المهارات ويحصلن على الائتمانات، أو بعض آلات الإنتاج البسيطة، مثل آلة الخياطة، حتى يكون بإمكانهن إقامة المشاريع الصغيرة الخاصة بهن. وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات الإيجابية التي توفر المساعدة للنساء المستضعفات أو المتقدمات في السن. واعتمدت الحكومة من أجل إشراك المرأة في عملية صنع القرار نظاما لمنح النساء حصصا في الجمعية التشريعية الوطنية، وفي عملية التوظيف التي تتعلق بجميع الدوائر المدنية ودوائر الشرطة.

وبغية مساعدة النساء المستضعفات، أنشأت الحكومة مراكز جامعة للخدمات أثناء الأزمات في ٤٠ مقاطعة، ومراكز جامعة للخدمات في جميع المستشفيات التي تضم أقساما تابعة للكليات الطبية. كما أنشأت الحكومة مختبرا مختصا بالحمض النووي، ومركزا وطنيا لإسداء المشورة للمصابات بصدمات.

وفي الميدان القانوني، جرى سنّ عدة قوانين لحماية المرأة. ويشمل ذلك قانون العنف المترلي لعام ٢٠١٠؛ وقواعد منع العنف المترلي والحماية منه لعام ٢٠١٣؛ وقواعد الحمض النووي لعام ٢٠١٤. ويجري إعداد مشروع قانون لمكافحة زواج الأطفال. كما عملنا على سن قانون حظر المهور لعام ١٩٨٠. وأذكر أنه بغية تنفيذ القانون المتعلق بمنع قمع النساء والأطفال لعام ٢٠٠٠، أنشئت محكمة في كل مقاطعة لمنع قمع النساء والأطفال، حتى يتسنى إجراء المحاكمات بسرعة.

واليوم، تشغل النساء القيادة السياسية العليا في بنغلاديش. فرئيس وزرائنا، ورئيس البرلمان الوطني، وزعيم مجلس النواب،

ووزير الزراعة، ووزير الدولة لشؤون المرأة والطفل هم جميعا نساء قياديات. بالإضافة إلى ذلك، زعيم المعارضة أيضا امرأة. والأهم من ذلك، وخلال ربع قرن منذ عام ١٩٩١، كان كلٌ من زعيم مجلس النواب والمعارضة امرأة. إلى ذلك، تجري عملية تمكين المرأة بصمت، وهي تشمل جميع أنحاء البلد، لا سيما المناطق الريفية. وثمة قرابة ١٤٠٠٠ امرأة انتخبن في انتخابات محلية، وقفز معدل مشاركة الإناث في سوق العمل من ٧ في المائة إلى ٣٦ في المائة. وأخذ النساء يصبحن مستقلات اقتصاديا، وهذه الطفرة تساعدهن على أن يحظين بالتمكين ويشاركن في بناء الأمة.

إن دستور بنغلاديش يضمن المساواة بين الرجل والمرأة ضمن الإطار الواسع من عدم التمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس. فوالد الأمة بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن، مؤسس بنغلاديش ذات السيادة، قد رسّخ المساواة بين الجنسين في المبادئ الأساسية للديمقراطية.

وفي ما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، نشعر بالفخر إزاء مساهمتنا المتواضعة من قوات جيش وشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسياستنا التي تقضي بتجنيد النساء في الشرطة والجيش تبيّن بإسهاب التزامنا بتمكين المرأة على الصعيد الوطني، وفي عمليات الأمم المتحدة لصون السلم والأمن. ويسرنا أننا نشرنا وحدتين كاملتين من الشرطيات في هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن الجنود الذكور الذين تضمهم وحداتنا مطلعون تماما على المسألة الجنسانية. والخبر السار هو أن أحدا من حفظة السلام التابعين لنا لم يشارك في الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

ونحن نشدد تشديدا خاصا على تشجيع ودعم المشاركة الفعالة والحقيقية للمرأة في جميع عمليات السلام، فضلا عن تمثيلها في صنع القرار الرسمي وغير الرسمي؛ وتحسين الشراكات والتواصل مع الجماعات المحلية والدولية العاملة في هذا الميدان؛ وتوظيف المرأة وتعيينها في المناصب العليا. وإننا نلتزم بتقديم ما أمكننا من مرشحات في المستقبل لخدمة المجتمع الدولي في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أكرر القول إننا نبذل قصارى جهودنا لكفالة تمكين المرأة ومشاركتها في جميع مجالات الحياة. ونحن نعلم أن الأمر يحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير. وإننا مستعدون لتكرار أي ممارسات جيدة في سياستنا الوطنية، ومستعدون لتشاطر تجربتنا مع الآخرين. وآمل أن تساعد مداولات المجلس على وضع مقترحات محددة، وصوغ رسالة واضحة، وتقديم اقتراحات ملموسة تبرهن على التزامه بتمكين المرأة، وتحث كلاً منا على تحقيق أهدافنا المتمثلة في المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة، بغية إيجاد عالم يسوده السلام لصالحنا جميعا.

قبل حوالى ٩٥ عاما، كتب شاعرنا الوطني، كازي نصر الإسلام، أن جميع ما أُحرز من إنجازات كبيرة أو هادفة للنفع في العالم، نصفها كان على أيدي النساء، والنصف الآخر على أيدي الرجال. لذلك، يجب أن ننخرط انخراطا كاملا في العمل من أجل خير البشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألاّ تتجاوز بياناتهم مدة أربع دقائق، حتى يتسنى للمجلس أن يؤدي عمله بكفاءة.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، أتشرّف في مستهل هذا البيان بالإعراب عن تقديرنا لتكريس هذه المناقشة المفتوحة لبند المرأة والسلام والأمن. كما أرحب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، (S/2015/716) المعروض على هذه الجلسة. وكذلك أرحب بإصدار الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

يولي بلدي اهتماما خاصا بقضايا المرأة، وتشهد على ذلك مجموعة من المجهودات التي أثمرت اعتماد وتنفيذ عدد من الاستراتيجيات والخطط منها أولا، استراتيجية المرأة ربع القرنية ٢٠٠٣–٢٠٢٧. وثانيا، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. وثالثا، السياسة القومية لتمكين المرأة. ورابعا، الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة. وأنشأت الحكومة إلى جانب ذلك وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة، وأقامت المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان، تناغما مع مبادئ باريس، مع إسناد رئاسة كل من الوحدة والمفوضية إلى سيدتين.

كما أولت الحكومة عناية خاصة لمعالجة قضايا العنف ضد المرأة، وبخاصة المرأة في معسكرات النزوح في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة حقوق الإنسان التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري في السودان. وعيّنت الحكومة المدعي العام لدارفور كي ينظر في جميع مزاعم الانتهاكات التي أثيرت منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠٠٣، لا سيما تلك المتعلقة بالنساء والأطفال.

ولقد كانت المرأة شريكا أساسيا في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في نيسان/أبريل الماضي، إعدادا وتصويتا وانتخابا. وهي تشغل الآن نسبة ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمان المنتخب، الذي تبوأت فيه منصب نائب الرئيس إلى جانب رئاسة عدد من اللجان الرئيسية في البرلمان. وفي هذا الإطار، يشرّفني التذكير بأن حق التصويت وحق الترشح ظلاّ مكفولين للمرأة السودانية منذ أوائل خمسينات القرن الماضي. وحول المشاركة في الحياة السياسية، فإن المرأة في بلدي قد شاركت في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات الأخيرة وتلك التي سبقتها، وهي تشارك الآن في مناصب قيادية مهمة بالدولة، كمستشارة للرئيس، ووزيرة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات. ولم يقتصر ذلك على الوزارات ذات الصلة بقضايا المرأة فحسب، بل تجاوزته وتعدته إلى تسلّم حقائب وزارية أخرى.

وتلافيا لمخاطر الاتجار بالبشر التي تتعرض لها النساء والفتيات، باعتبار السودان دولة ممر لهذا النوع من الجرائم عبر صحاريه المترامية، فقد أجازت حكومة بلدي القانون القومي بشأن الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والفتيات.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، استضافت عاصمة بلادي، الخرطوم، مؤتمراً إقليمياً لمكافحة الاتجار بالبشر في القرن الأفريقي، شهد حضوراً أممياً ودولياً وإقليمياً رفيعاً وواسعاً. وأصدر المؤتمر إعلان الخرطوم، الذي نرجو أن تساعد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تنفيذه عن طريق الدعم الفني والمالي لدول المنطقة. كما وقعت حكومة بلادي اتفاقيات لتأمين الحدود مع عدد من الدول المجاورة.

وعلى سبيل التمكين الاقتصادي، نفذت الحكومة مشروع تنمية المرأة الريفية، بما في ذلك المرأة في مخيمات النزوح، وأسست لمشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة، فأجازت مشروع محفظة المرأة ومشروع الصندوق الدوّار للنساء في القطاع غير المنتظم، ومشروع التمويل الأصغر للمرأة. وفي ما يتعلق بتأمين حقوق الملكية والميراث، فإن قوانين بلادي تكفل هذين الحقين للمرأة دون تمييز، بل قد يتجاوز نصيب المرأة في الميراث نصيب الرجل في بعض الحالات، وفقاً للقوانين في السودان.

وبالنسبة للخدمات الأساسية، تؤكد الشواهد والمؤشرات تفوق أعداد الفتيات في مراحل الدراسة الجامعية على أعداد البنين، كما تتمتع المرأة بالحق في الرعاية الصحية، الأمر الذي انخفضت معه، على سبيل المثال فحسب، نسبة وفيات الأمومة والطفولة، وذلك من خلال برامج مشتركة مع كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق اليونيسيف.

وتبذل حكومة بلادي جهوداً مقدرة لأجل الوصول بالمساعدات والخدمات الأساسية إلى النازحين في الولايات المتأثرة بالتراع في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، لا يتسع المجال لذكرها جميعاً في هذا المقام. وبالرغم من أن تلك الجهود قد أثمرت كثيراً، كما تشهد بذلك مؤشرات العمل الإنساني، لا بد من الإشارة إلى اصطدام تلك الجهود بتعنت الحركات المتمردة حاملة السلاح وعرقلتها، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها، وهي مناطق محدودة جداً.

وتبذل الحكومة كذلك جهوداً كبيرة في سبيل العودة الطوعية للاجئيها من بعض دول الجوار الشقيقة، بجانب إعادة النازحين إلى قراهم التي نزحوا منها، وذلك من خلال إعمال مشاريع التنمية بعد أن استقرت الأوضاع الأمنية وتحسنت كثيراً.

ختاماً، توافقاً مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإنني أدعو في خاتمة هذا البيان إلى اعتماد نهج شامل في التصدي لقضايا المرأة والسلام والأمن، يأخذ في الاعتبار إنهاء التراعات كأولوية قصوى، ومن ثم المساعدة في جهود إعادة الإعمار وإعادة توطين النازحين ودعم الدول المعنية في جهودها الوطنية لمخاطبة كل الشواغل المتعلقة بهذا الملف الهام. كما أدعو إلى رفع القيود التي تعطل الجهود الوطنية، بما في ذلك الديون والجزاءات الأحادية المفروضة على بعض الدول المتأثرة بالتراع.

وفيما يتعلق بكتابة التقارير، فإنني أطالب بضرورة تحري الدقة في مصادر المعلومات والتيقن من صحتها ثم مشاطرتها مع حكومات الدول الأطراف قبل تضمينها في التقارير.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ترينيداد وتوباغو.

السيدة روبنارين (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): ترينيداد وتوباغو يسرها أن تسهم في هذه المناقشة المفتوحة لاستعراض القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن بعد ١٥ عاماً من اتخاذه. ومن الأمور ذات الدلالة الرمزية، أن يجري الاحتفال بهذه الذكرى السنوية الخامسة عشرة بعد ثلاثة أيام فقط من الاحتفال العالمي باليوم الدولي للطفلة. ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن المجتمع الدولي قد اعتمد خطة للتنمية المستدامة العالمية الأكثر شمولاً قبل بضعة أسابيع.

ونحن، الدول الأعضاء في المنظمة، نتحمل مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وخاصة الهدف الخامس، الذي يعكس موضوع هذا النقاش – المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وترينيداد وتوباغو ملتزمة تماماً بهدف المساواة بين الجنسين. وبالنسبة لنا، فإن تمكين المرأة جزء أساسي من التنمية الوطنية، وهو ركن أساسي في الحفاظ على السلام المستدام أيضاً.

وترينيداد وتوباغو ملتزمة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي عام ٢٠١٠، قدم بلدي أول قرار للجمعية العامة بشأن مشاركة المرأة على مستوى صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وأصبح مقدمه الرئيسي منذ ذلك الحين. ويحظى القرار منذ تقديمه بدعم أغلبية الدول الأعضاء. وقد تمت صياغته في سياق الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

يسعى قرار الجمعية العامة ٦١/٦٩ إلى تسليط الضوء على النساء لا كمجرد ضحايا للعنف، ولكن كأطراف فاعلة مؤثرة ولا غنى عنها في جهود صنع القرار لمعالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويسر ترينيداد وتوباغو أن تكون اللغة المستخدمة في صياغة ذلك القرار قد انعكست في معاهدة تجارة الأسلحة وأحكامها بشأن العنف القائم على نوع الجنس أو العنف ضد النساء والفتيات.

على المستوى الوطني، فإن دستور بلدي يكفل المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل. والسياسة الوطنية بشأن المنظور الجنساني والتنمية هي الإطار الجامع الذي تسترشد به حكومة ترينيداد وتوباغو في تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة والرجل في عملية التنمية الوطنية. وهناك فرص متساوية لمشاركة المرأة على مستوى صنع القرار في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن. ويتجلى ذلك في ترقي النساء للرتب العليا للشرطة في ترينيداد وتوباغو والوحدات الثلاث المكونة لقوة دفاع توباغو.

أما على المستوى الإقليمي، فنحن نعمل مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن المبادرات الرامية إلى تعزيز الدور التشاركي الذي تقوم به المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد استضفنا أيضاً عدداً من المبادرات بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، لتوفير التدريب لأفراد الأمن، بما في ذلك النساء، بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وبلدي يتعهد بالالتزام بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة وتمكينها على الصعيد العالمي. وعليه، فقد قدمت ترينيداد وتوباغو ترشيحها لعضوية المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، خلال الانتخابات التي ستجرى في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦. ونلتمس دعم أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لذلك الترشيح المهم.

وأخيراً، تود ترينيداد وتوباغو أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مرة أخرى التزامها بالنهوض بالمرأة وتمكينها. ونكرر التزامنا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونتطلع إلى استعراض السنوات الخمس عشرة القادمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إمنادزة (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا، أيضا، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على طرح هذه القضية على المجلس ومناصرتكم لها على مدار العام. وكبلد مشارك في تقديم القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، المتخذ بالأمس، نحن ملتزمون تماماً بالانخراط في هذه القضية.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام وغيره من مقدمي الإحاطات الإعلامية الرفيعي المستوى أمس على إحاطاتهم.

ونحن نؤمن بقوة أن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ليست من مواضيع حقوق الإنسان فحسب، بل إنها من قضايا السلام والأمن المهمة أيضاً. وبالرغم من أن صون السلم والأمن الدوليين أمر أساسي لمنظمتنا وخاصة بالنسبة للمجلس، فإننا نواجه اليوم حالات كثيرة جداً تنتهك فيها وبشكل صارخ القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن المبادئ المعترف بها عالمياً. وجورجيا تدين بأشد العبارات كل حالات انتهاك حقوق المرأة والتمييز، في زمن الحرب أو في زمن السلم، سواء كانت الدولة هي من ارتكبها أو جهات فاعلة غير تابعة للدولة.

وعلى الرغم من التفهم الواسع لطبيعة المشكلة والجهود العديدة التي بذلت على كل المستويات لمعالجتها، لم نشهد بعد تقدماً ملموساً على أرض الواقع. فما زالت النساء والفتيات يسقطن ضحايا لأعمال العنف والقتل والتشويه والاعتقال التعسفي التي ترتكبها أطراف النزاع في شتى أنحاء العالم. واختطاف بوكو حرام لمئات من النساء والفتيات في شيبوك وعمليات الخطف في سوريا والعراق التي ترتكبها جماعة الدولة

الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات الإرهابية الأخرى كلها أمثلة صارخة لأنواع الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها النساء في النزاع المسلحة. والمناطق التي تسيطر عليها جهات فاعلة من غير الدول وجماعات إرهابية، فضلاً عن الأراضي الواقعة تحت الاحتلال العسكري الأجنبي غير المشروع، هي مناطق خطر داهم بالنسبة للنساء، تنطوي على تهديدات وشيكة لحياتهم تشكلها جهات فاعلة تعمل في تجاهل تام للقواعد القانونية المعترف بها دولياً.

يجب أن نتخذ إجراءات كافية ونستخدم كافة أدوات الأمم المتحدة وآلياتها للاستجابة للتحديات القائمة. ولا بد أن نشرع في اتباع نهج كلي ومتكامل وأن نراعي في الوقت نفسه الوضوح والتفاصيل. ويجب تناول حقوق المرأة على الصعيدين الدولي والإقليمي لكن في نفس الوقت أن نواصل التركيز على فرادى البلدان.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، لجورجيا قصتها الخاصة التي تود تشاطرها مع المجتمع الدولي. باعتماد خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، أصبحت جورجيا إحدى البلدان الـ ٤٩ التي لديها وثيقة سياسات منفصلة مكرسة لهذه المسألة الهامة. وتعتزم حكومة جورجيا تجديد خطة العمل المذكورة في المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك، أعلن عام ٢٠١٥ عام المرأة في جورجيا، لأننا ملتزمون باتخاذ إجراءات قوية لإصلاح تشريعاتنا المحلية المتعلقة بالقضايا الجنسانية، بما في ذلك بإجراء عدد من التغييرات التشريعية وسن قوانين جديدة تتماشى مع المعايير الدولية وتتفق تماما مع التزاماتنا. وفي ذلك الصدد، كان اعتماد قانون لمكافحة التمييز إنجازا كبيرا وهاما.

اعتمد برلمان جورجيا عام ٢٠١٣ خطة عمل لمكافحة العنف العائلي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، تلتها خطة عمل وطنية بشأن بالمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وفقا لاستراتيجية المساواة بين الجنسين لمجلس أوروبا للسنوات نفسها. وتهدف الخطة إلى مكافحة القوالب النمطية الجنسانية والعنف ضد المرأة وكفالة المساواة في الوصول إلى العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت جورجيا على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي ونعتزم التصديق عليها في المستقبل القريب.

وبما أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، أود أن أؤكد من جديد التزام جورجيا القوي بالنهوض بالمرأة. والتزمت جورجيا مؤخرا، مع ٨٧ من الدول الأعضاء، في اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمواصلة تحسين المساواة بين الجنسين للتنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

وتدليلا على التزامنا القوي بالنهوض بالمرأة فإننا نعتزم، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، تنظيم مؤتمر دولي رفيع المستوى يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الاستجابة لتحديات المساواة بين الجنسين والفرص المتاحة في سياسة الجوار الأوروبية في تبليسي بجورجيا. ونعتقد أن تمكين المرأة هو في صميم التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، نرحب مرة أخرى بالهدف ٥ القائم بذاته والشامل للمساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، الذي اعتمد في مؤتمر قمة التنمية المستدامة الشهر الماضي.

وللأسف تظل حالة حقوق الإنسان بصفة عامة والحالة المتعلقة بحقوق المرأة والطفل والمساواة بين الجنسين خاصة تحديا خطيرا في الأراضي الجورجية التي تخضع للاحتلال العسكري الروسي غير القانوني. ولا تزال المرأة في المناطق المحتلة تعاني تحديدا من انتهاكات خطيرة لحقوقها وحرياتها الأساسية مثل حرية التنقل والحق في التعليم بلغتها الأصلية

والحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية والثقافية الأخرى المكفولة لها بموجب دستور جورجيا واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الآليات الدولية. إن الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة تتطلب اهتماما فوريا، لا سيما وأنه لم يسمح لأي منظمة دولية برصد حالة حقوق الإنسان هناك. لذلك ندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى التقيد باتفاق وقف إطلاق النار المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لوكالات الأمم المتحدة، وبخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مساعدتها القيمة في عملية تمكين المرأة في بلدي. وتكرر جورجيا التأكيد مرة أخرى، إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، على التزامها بمواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمتع النساء بجميع حقوق الإنسان والحريات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ إسبانيا على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أسهم انخراط مجلس الأمن في قضايا المرأة والسلام والأمن بقدر كبير في جهودنا المشتركة الرامية إلى تحسين حياة المرأة في حالات النزاع حول العالم. لقد وضعت القرارات التي اتخذها المجلس مجموعة شاملة من القواعد وحفزت إحراز التقدم في مجال حماية المرأة وتعزيز حقوقها. كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أول وثيقة لمجلس الأمن تجسد بالتفصيل أثر النزاعات على النساء خلال النزاعات المسلحة وفي أعقابها، وخاصة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في كفالة مشاركة المرأة المتساوية في عمليات السلام وحمايتها من الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة.

وفي سياق النزاع المسلح، يجب على الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بحماية المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات. إن استمرار الممارسة المتمثلة في استخدام العنف القائم على نوع الجنس كوسيلة من وسائل الحرب أمر غير مقبول أخلاقيا وقانونياً.

وكما ذكرنا في عدد من المناسبات، فإن المظالم التي تركت دون عقاب أو غير المعترف بها قد تعوق إحراز تقدم في سبيل تحقيق السلام والمصالحة اللذين طال انتظارهما. كما يمكن أن يكون لهذه المظالم دور أساسي في نشوب نزاعات جديدة وارتكاب جرائم جديدة. وتركيزنا المستمر على ذلك الجانب المحدد للمشكلة يستند إلى تجربة بلدي في التصدي للعواقب الإنسانية المأساوية للحرب التي شنت ضده، بما في ذلك الفظائع الجماعية التي ارتكبتها قوات العدو المسلحة وتشريد السكان القسري في أذربيجان واستمرار الاحتلال العسكري لأراضيها.

وتكرر أذربيجان إدانتها الشديدة لجميع أعمال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح. ولا يمكن أن يكون هناك تسامح إزاء تلك الأعمال، ويجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتقديم مرتكبيها إلى العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب. لقد كانت آفة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة عن حق موضع اهتمام المجلس.

وللأسف، لا تحظى جميع الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي، بالاهتمام الواجب وبالاستجابة اللازمة على الصعيدين الدولي والإقليمي. ومن الضروري اتخاذ تدابير أكثر حزما واستهدافاً لإنهاء الإفلات من العقاب في مثل تلك الحالات. ويجب أن تخلو الالتزامات بالحماية من الانتقائية والنهج ذات الدوافع السياسية والأفضليات.

وبينما نتناول مختلف جوانب الخطة المتعلقة المرأة والسلام والأمن، من الضروري أن ندرك دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها ومفاوضات السلام وبناء السلام والاستجابات الإنسانية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. نحن مدعوون إلى التركيز على أهمية تعزيز المساواة في الحقوق للمرأة وحقها في المساواة في المشاركة في صنع القرار.

كما يجري الاضطلاع بالعمل الضروري لإعادة إدماج المشردين داخليا من النساء في المجتمع وتعزيز مشاركتهن في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة في أذربيجان. وأطلقت أذربيجان مؤخرا مشروعا إقليميا بشأن موضوع ”المرأة ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام في جنوب القوقاز“، يهدف إلى تعزيز الدعوة لزيادة دور المرأة الأذربيجانية في صنع القرار في منع نشوب النزاعات وحلها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

ولا تزال أذربيجان ملتزمة بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتفخر بأنها قدمت إسهاما في عمل مجلس الأمن خلال رئاستها للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بما في ذلك اتخاذ القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣). ووفقا لذلك القرار، صدر مؤخرا تقرير الأمين العام (S/2015/716) المفيد والشامل. والدراسة العالمية بشأن حالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي قدمت بالأمس جزء أساسي من الأبحاث التي تستحق منا الثناء والاهتمام.

ونتطلع إلى المشاركة في المزيد من المداولات والأنشطة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية من أجل النهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي وضعت باعتماد القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الخياري (تونس) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الرئاسة الإسبانية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة عن المرأة والسلام والأمن بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

يسر تونس أن تشارك في هذه المناقشة، وتغتنم هذه الفرصة لتؤكد مجددا تأييدها للأهداف الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي تفخر بلادي بالمشاركة في تقديمه.

إن اتخاذ هذا القرار يشكل خطوة رئيسية. إذ أنه لا يتناول فقط أثر الصراع المسلح على المرأة وأهمية مشاركتها النشطة في عملية السلام، لكنه يبرز أيضا العنف الزائد الذي تتعرض له في النزاعات المسلحة.

ويسرنا أن نرى اليوم وعيا متزايدا بالتمييز المتعددة الجوانب ضد المرأة في النزاع، وهو وعي أدى إلى بذل جهود كبيرة للتصدي للتمييز. ونرى أن من المهم أن يُسند إلى النساء دور قيادي في صون السلم وتوطيد دعائمه، بل ما هو أكثر إلحاحا، مشاركتها في العمليات الوقائية الجديدة أيضا باهتمام خاص، لكون النساء والأطفال وكبار السن هم أول ضحايا الصراعات المسلحة.

لقد أحرز تقدم كبير في هذا الصدد منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مثل تعيين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وإنشاء فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، وقائمة العار، ونشر المستشارين والخبراء المسؤولين عن حماية المرأة في بعثات حفظ السلام. ومن المتاح لنا أيضا إطار معياري أقوى بشأن المرأة والسلام والأمن، وهو إطار يعززه أيضا القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس يوم أمس وشاركنا في تقديمه.

لقد اتُخذت تدابير أخرى لتحسين تنفيذ القرار على مستوى المنظمات الإقليمية التي ننتمي إليها، بما في ذلك الاستراتيجية الإقليمية التي وضعتها جامعة الدول العربية بشأن المرأة والسلام والأمن، وإطلاق مفوضية الاتحاد الأفريقي

في عام ٢٠١٤ لبرنامج مدته خمس سنوات بعنوان ”المرأة والسلام والأمن“ ومع ذلك، لا بد من ملاحظة أنه على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال يتعين فعل الكثير لتحقيق الأهداف المبينة في برنامج المرأة والسلام والأمن. ولذلك، نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يبقي هذه المسألة قيد نظره، وأن يتخذ الخطوات اللازمة لكفالة حماية المرأة ومشاركتها مشاركة كاملة وفعّالة في مختلف مراحل عملية السلام.

ذلك أمر يزداد إلحاحا في سياق ظهور نزاعات غير تقليدية جديدة وتوسيع رقعة المنطقة المتأثرة بها، وهي نزاعات تتصل بانتشار الإرهاب والتطرف العنيف، حيث تُستهدف المرأة عمدا وكذلك حقوقها الأساسية، وتُنتهك حقوقها بالفعل. وفي هذا الصدد، تؤيد تونس بقوة إدراج مسألة انتهاكات حقوق المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي، في إطار المعايير الموجبة لفرض جزاءات محددة الهدف. ونعتقد أيضا أن جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك أفراد المجتمع المدني، ينبغي أن يكون بوسعهم الإسهام بنشاط في تعزيز عملية السلام، إذ لا يمكن لأي دولة إرساء أسس متينة للسلام الدائم إلا بمشاركة ودعم جميع مواطنيها.

إن تجربتنا الوطنية التي جعلت الحوار والتوافق والمشاركة النشطة للمجتمع المدني طريقة عمل لإدارة الأزمات مكنتنا من تفادي أي انحراف ضار عن عملية تحولنا الديمقراطي. وهذا النهج الذي يتبعه ”رباعي الحوار الوطني التونسي“ بقيادة المؤسسات الدائمة للمجتمع المدني التونسي، وقد نال الرباعي مؤخرا جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥. إن الجائزة شرف لبلدي وإشادة بمختلف عناصر المجتمع المدني.

وكما جاء في الدراسة العالمية عن تأثير المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، فإن المجتمع المدني شريك رئيسي في حالات ما بعد النزاع، ويمكنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز آليات الإنذار المبكر، مما يجعل من الممكن التنبؤ بتصاعد العنف ضد المرأة وزيادة الوعي بالمبادرات في ذلك الصدد. لذلك من المهم زيادة حشد الدعم للجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في حالات النزاع وبعدها. ثمة حاجة أيضا إلى الإبقاء على حوار مستدام مع منظمات المجتمع المدني في المناقشات المواضيعية وفي المداولات المتعلقة ببلدان محددة.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن بلدي ما زال متاحا للأمم المتحدة للقيام بأي عمل ضمن إطار تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والصكوك الدولية الأخرى الرامية إلى تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في عملية صنع القرار، وتجسيد ثقافة تقوم على احترام حقوق المرأة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد فوكاسينوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. تلتقي في عام ٢٠١٥ العديد من الذكريات السنوية الهامة، مما يشكل زخما حاسما، ويوفر لنا فرصة فريدة في نوعها لزيادة الدفع والسعي حتى إلى تحقيق أكثر مما توخيناه للسنوات الـ ١٥ المقبلة. يأتي هذا الاجتماع عند منعطف حاسم من تقييمنا للأعمال السابقة خلال فترة عام، من قبيل الفجوات في التنفيذ، والممارسات الجيدة والمنجزات بشكل عام، حيث أن إعادة تقييم التقدم المحرز تكتسي أهمية حيوية، وأن تعزيز تكريسنا لتنفيذ الأهداف المحددة ما زال هاما للغاية كما كان في أي وقت مضى.

قبل خمسة عشر عاما، لم يعترف المجلس فقط بالحاجة الملحة إلى التصدي للأثر المدمر الذي تتركه النزاعات على النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، بل أعترف أيضا بأهمية إدراج العناصر الجنسانية الأوسع في برنامج المرأة والسلام والأمن. وقد كان اعترافا رسميا بحق المرأة في المشاركة في جميع جوانب منع نشوب النزاعات وحلها، وفي حفظ السلام وبناء

السلام، وبأن تكون مشمولة في هيئات صنع القرار على جميع مستويات الإدارة الحكومية.

تابع المجلس عمله على هذه الجبهة بإصدار عدد من القرارات اللاحقة التي ترتكز على الالتزامات التاريخية الدولية والوطنية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وهي قرارات تتطلب من جميع أصحاب المصالح الرئيسيين مستوى من الالتزام بالتنفيذ الكامل. غير أن المسؤولية تقع أساسا على عاتق الدول الأعضاء عن إدماج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية لضمان تنفيذها على نحو متسق ومستدام وموجه نحو تحقيق النتائج.

وفي هذه اللحظة، فإن الحاجة واضحة جدا إلى تنفيذ أقوى وأكمل لمعايير القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وللمبادئ التوجيهية في النزاعات الناشئة حديثا في جميع أرجاء العالم، وهي نزاعات طال أمدها ولا تزال مستمرة. وأصبح من الواضح جدا ضرورة البناء باستمرار على رؤية وخطة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتحسينهما، إذ أنه حتى الإطار الذي أنشأناه يواجه باستمرار عوامل تنطوي على مجازفة جديدة أصعب من أي وقت مضى، وعلى حالات إنسانية متدهورة في أعقاب النزاعات، والاستمرار في عدم احترام حقوق المرأة وتجاهلها في عدد من البلدان، واستمرار العنف ضدها بدنيا وعاطفيا.

يتطلب ذلك يقظة مستمرة، مع زيادة التركيز على الوقاية والأليات التي تضع حقوق الإنسان في صلب عمل وخطة الأمن والحماية، والتنمية السياسية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، وبناء السلام. إن ما نلاحظه مع القلق، كما ذُكر في التقرير السنوي للأمين العام لهذا العام (S/2015/716) عن المرأة والسلام والأمن، أن النتائج الرئيسية للدراسة العالمية، وتقرير الفريق المستقل المعني بعمليات حفظ السلام، وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (S/2015/490) كلها تبين الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، والعوامل المتشابكة التي تتسبب في نشوب النزاعات، وتورط عدد متزايد من الجهات المسلحة غير الحكومية فيها، واستخدام التكنولوجيات الجديدة والروابط عبر الوطنية التي تغير طبيعة الحرب.

لهذه الأسباب، نرحب بالاستعراض الرفيع المستوى والدراسة العالمية عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتي تشدد أيضا على أهمية المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان للنساء والفتيات، ودمج تمكينهن بشكل منهجي في جميع المناقشات والأعمال المقبلة.

علاوة على ذلك، فإننا نأمل أن يوفرا دفعة قوية وحقيقية، لتحويل الجهود إلى إجراءات قابلة للتطبيق في الميدان، حيثما يكون لذلك أكبر الأثر.

ويسرنا بشكل خاص إسهام البوسنة والهرسك بشكل بناء في الدراسة العالمية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، واعتبار المشاورات الإقليمية مع بلدان البلقان، بما في ذلك تجاربها والتحديات التي تواجهها وتوصياتها، حاسمة في رسم الطريق صوب الالتزام بخطة المرأة والسلام والأمن مستقبلا.

وترى البوسنة والهرسك بأن تحقيق المساواة الجنسانية، وتمكين المرأة، لا يزالان يشكلان أولوية على الصعيدين الوطني والدولي. وقد قمنا بإنشاء إطارا قانونيا ومؤسسيا متينا للنهوض بالمساواة الجنسانية، تفرض فيه الدولة تدابير إيجابية تهدف إلى تحقيق المساواة الجنسانية. وتحدد كل من خطة العمل الجنسانية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ وخطة العمل على نطاق المنظومة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التدابير ذات الأولوية للتحسين وتحقيق التقدم، بما يتماشى مع إعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وقد جرى تعزيز هذا الإطار، من خلال اعتماد استراتيجية

إطارية، لتنفيذ اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المترلي، من أجل بلوغ الهدف الوحيد المتمثل في تحقيق تنفيذ متماسك وعالي الجودة وفعال لتلك الاتفاقية، في إقليم البوسنة والهرسك.

إننا ندرك بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في عدد من المجالات الرئيسية المثيرة للقلق، من خلال التزام أقوى يجري تحويله إلى واقع ملموس. ولهذا السبب، أود أن أشير إلى الالتزامات التي تعهد بها رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك خلال اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي عقد خلال شهر أيلول/سبتمبر. ويجب أن يجري التطبيق الفوري للاستراتيجية الإطارية لتنفيذ اتفاقية اسطنبول، التي تتناول ثلاثة مجالات رئيسية ذات أولوية تثير الاهتمام، تتمثل في إدماج أكبر عدد من النساء، والحد من التمييز ضد المرأة في سوق العمل، والوقاية من العنف الأسري، وأخيرا، توفير الدعم للنساء ضحايا العنف الجنسي في التراعات. وتلتزم البوسنة والهرسك بتحقيق تلك الأهداف، في إطار جهودنا المشتركة، المبذولة من أجل التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن.

وأخيرا، أود أن أثني على تفاني ثلاث نساء استثنائيات كن في طليعة تمكين المرأة والمساواة: السيدة فومزيل ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة زينب بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، والمؤلفة الرئيسية للدراسة العالمية، السيدة راديكا كوماراسوامي، والممثلة الخاصة السابقة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والمقررة الخاصة السابقة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة. ونحن نشكرهن على استمرار عملهن الدؤوب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أثني على الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، والإشادة بإسهامات المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وممثلين آخرين.

لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قرارا تاريخيا، ركز بحق على تباين أثر التراعات المسلحة على النساء والفتيات، واستبعادهن من منع نشوب الصراعات وبناء السلام وحفظ السلام. ومما لا شك فيه أن هناك صلة لا تنفصم بين عدم المساواة الجنسانية، والسلام والأمن الدوليين.

لقد خرجت سري لانكا من صراع استمر ٣٠ عاما، وترك آثارا عميقة الجذور في مجتمعنا، ومزق النسيج الاجتماعي والاقتصادي لدولتنا. لقد كانت النساء أكبر ضحايا ذلك الصراع. وتم انتخاب رئيس وحكومة جديدين خلال شهر كانون الثاني/يناير، ملتزمين بالقيم الديمقراطية، وبمضي سري لانكا قدما كعضو منخرط في المجتمع الدولي. لقد بدأنا بالفعل اتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق مصالحة حقيقية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية المتضررة من الصراع الذي استمر لسنوات عديدة. وجددنا التزامنا بتحقيق المساواة الجنسانية وتمكين المرأة.

تاريخيا، قطعت سريلانكا أشواطا كبيرة في مجال تمكين المرأة. ومنح امتياز لجميع البالغين، في سري لانكا في عام ١٩٣١. وتوفير التعليم المجاني للبنين والبنات، والرعاية الصحية المجانية، في وقت مبكر جدا بعد الاستقلال في عام ١٩٤٨. وقد اعتمدت سريلانكا ميثاق المرأة قبل عامين من إعلان ومنهاج عمل بيجين. ولدينا خطة عمل وطنية بشأن المرأة، يجري حاليا تحديثها.

ولكننا نعلم بأنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد. وتأخذ سريلانكا على محمل الجد وكمسألة ذات أولوية ملحة مسؤولية ضمان تعزيز وحماية حقوق المرأة، بما في ذلك فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالصراع، والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وقد أظهرت الحكومة الجديدة في سريلانكا الإرادة السياسية، ليس لمجرد الإدلاء ببيانات تتضمن التزامات دولية، ولكن أيضا لتقديم التزامات وطنية محددة زمنيا بهدف تنفيذها بسرعة وفعالية.

إننا ندرك أن الصراع الذي استمر طويلا أدى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا، من الأيتام وأرامل الحرب، والأمهات العازبات والأسر التي تعيلها نساء. ونحن ملتزمون بمعالجة همومهم الآنية، وإشراكهم في جميع مجالات بناء السلام وحفظه. ويتطلب نجاح بناء السلام المساواة الجنسانية، وتمكين المرأة، وتوفير الأمن وحقوق الإنسان والتنمية لهم جميعا. إن الاستقرار المالي هو أيضا عامل مهم في هذا الصدد.

ومن المهم أيضا انخراط الأطراف الفاعلة المحلية، من القاعدة الشعبية إلى أعلى مستويات الحكومة لضمان ملكية عمليات بناء السلام، وضمان الاستدامة على المدى الطويل. وفي كل تلك المساعي، نحن ملتزمون بإدماج النساء كمشاركات أساسيات في العملية. ولا يمكن تحقيق ذلك، إلا من خلال الاعتراف بوجود تحيز جنساني مؤسسي هيكلي، وتحديد المشاكل والسعي بإخلاص لإيجاد الحلول.

لأكثر من خمسة عقود، قدمت سريلانكا إسهامات متواضعة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتقر سري لانكا بأهمية دور المرأة في حفظ السلام وبنائه. ونحن ملتزمون بإدماج النساء عن قصد في جميع مستويات تلك العمليات، بما في ذلك في مراحل صنع القرار ورسم السياسات. ونحن ملتزمون أيضا بإدماج النساء من أفراد قواتنا المسلحة، المدربات تدريبا عاليا والمنضبطات، في جهود حفظ السلام.

ونرحب بالإطلاق الرسمي اليوم للدراسة العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن. ونهنئ المساهمين والخبراء والمؤلفة الرئيسية، السيدة راديكا كوماراسوامي. وسنستعرض عن كثب، التوصيات الواردة في الدراسة العالمية لتعزيز الهدف المشترك، المتمثل في إبقاء المرأة في صلب عملية السلام.

وأود أن أؤكد للمجلس بأنه بينما نواصل عملية المصالحة وبناء السلام لدينا، مع المشاركة الفعالة للمرأة على جميع المستويات، سوف نستمر في تبادل خبراتنا وأفضل الممارسات، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليبريا.

السيدة كامارا (ليبريا) (تكلمت بالإنكليزية): يشيد وفد بلدي بحكومة إسبانيا على عقدها هذا الاستعراض الرفيع المستوى، بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي يتزامن مع الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد شرفنا بحضور رئيس وزراء إسبانيا أمس، وبسماع إحاطات إعلامية ثاقبة ألقتها المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والممثلات الثلاث لمنظمات المجتمع المدني. لقد أثرتنا شهاداتهن.

وقبل ١٥ عاما فقط، عندما اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كانت ليبريا تعاني من حرب أهلية. وتشهد رحلتنا صوب تحقيق السلام، على الإسهام الحيوي للمرأة في تحقيق السلام والأمن، وفي حل النزاعات. إن الأثر الإيجابي لمشاركة النساء الليبريات في المفاوضات التي جرت خلال عام ٢٠٠٣، وأدت إلى إبرام اتفاق سلام شامل في ليبريا، موثق بشكل جيد، ولا يحتاج للمزيد من التفصيل.

ويكفي القول إن حكومة ليبريا لا تزال تتيح الفرص للمرأة لتمكينها من المشاركة في عمليات بناء السلام وتوطيد السلام الجارية.

لقد أيدنا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بناء على خبرتنا الوطنية وسنشرع في تطبيقه في سياقنا الداخلي. وفي عام ٢٠٠٩، كانت ليبريا أول بلد في أفريقيا يكمل وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية الخمسية لكي يكون هذا القرار مجديا حقا. وقد وضعت الخطة بوصفها إطارا لتوجيه تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني. وهي تقوم على أربع ركائز، هي الحماية والوقاية والمشاركة والتمكين والتعزيز.

وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ القرار في ليبريا عبر التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن الشركاء الثنائيين ومنظمات المجتمع المدني. ويشمل هذا التقدم إنشاء مرصد لأداء المجتمع المدني فيما يتعلق بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإنشاء مركز أنجي بروكس الدولي لتدريب النساء في مجالات القيادة وحل النزاعات وبناء السلام. وأنشئت محكمة جنائية خاصة في مونروفيا في عام ٢٠٠٨ للفصل في قضايا العنف الجنسي والجنساني. وفي إطار البرنامج المشترك بين حكومة ليبريا والأمم المتحدة، يستمر تقديم الدعم النفسي والطبي والاقتصادي لضحايا جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي والجنساني.

وما زلنا نقدم الدعم للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات المراهقات عبر الائتمانات البالغة الصغر والمشاريع الزراعية وفي مجالي الأعمال التجارية والتدريب على مهارات الحياة. ولكي تكفل الحكومة مشاركة المرأة بصورة نشطة على الصعيد الوطني، عملت على إدماج المنظور الجنساني في عملية تطبيق نظام اللامركزية، الأمر الذي من شأنه إتاحة الفرص للنساء لشغل مناصب قيادية على الصعيدين دون الوطني والمحلي. وبالرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت، فمن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وما تزال هناك العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق النجاح في تنفيذ القرار في ليبريا. ومن أهمها عدم كفاية الموارد المالية، وغياب القدرات وضعف النظام القضائي وسوء التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

وإذ نمضي قدما نحو تحقيق التنمية الشاملة للجميع، والتي نأمل من خلالها في تمكين المرأة من المشاركة التامة في جميع القطاعات، تعتزم حكومة ليبريا اتخاذ التدابير التالية قبل انتهاء فترة ولاية الإدارة الحالية.

أولا، ستكفل الحكومة - لأجل تعزيز حماية المرأة - التصديق على مشروع قانون بشأن العنف المنزلي وإصداره، خاصة وأن الحكومة الليبرية قد أيدته في ١٥ حزيران/يونيه، وهو الآن قيد نظر الهيئة التشريعية الوطنية الليبرية.

ثانيا، تتعهد الحكومة بأن تكفل نتائج مراجعة الدستور الجارية حاليا المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء في الحكم والشؤون الوطنية، فضلا عن إضفاء الطابع المؤسسي عليها.

ثالثا، بغرض تحسين وصول المرأة إلى العدالة في جميع أنحاء البلد، تتكفل الحكومة بالعمل مع السلطة القضائية على الشروع في تطبيق اللامركزية في المحكمة الجنائية الخاصة ”هاء“ في جميع مقاطعات البلد، لكي يلجأ إليها ضحايا جرائم العنف الجنسي والجنساني في الريف.

رابعا، تلتزم الحكومة بتنفيذ قرارها بإنشاء وحدات للشؤون الجنسانية في جميع الوزارات والوكالات الحكومية.

وتعتزم حكومة ليبريا زيادة اعتماداتها المخصصة في الميزانية الوطنية لدعم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع أنحاء البلد، بهدف تعزيز برامج التمكين الاقتصادي وتوسيع نطاقها لصالح النساء والفتيات في المناطق الريفية. وذلك أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف البرنامج الوطني للتحول.

وأخيرا، تواصل الحكومة، عبر وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية، وبالتعاون مع الشركاء، استعراض خطة العمل الوطنية بهدف وضع استراتيجية انتقالية لمعالجة الثغرات في التنفيذ. وشرعت الحكومة أيضا في تنشيط الأمانة العامة المعنية بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن طريق الاحتفاظ بالموظفين وتعيين المزيد منهم علاوة على تدريبهم وتوفير التمويل اللازم لذلك.

وبالنظر لأن هذه مرحلة حاسمة في عملية انتعاش ليبريا من الأزمة الصحية الناشئة عن فيروس إيبولا، فإننا نعوّل على الدعم المستمر من الشركاء الدوليين في تحويل تلك الالتزامات إلى واقع ملموس. ونعرب عن إشادتنا وتقديرنا الخاصين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الدعم الثابت والمستمر الذي تقدمه إلى مبادراتنا لتحقيق المساواة بين الجنسين. ونرى أن القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذ بالأمس والذي تشرفنا بالاشتراك في تقديم مشروعه، يوفر إطارا جديدا وكذلك فرصا جديدة للتعاون العالمي في تحقيق أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتلتزم ليبريا بمواصلة العمل في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل آيسلندا.

السيد غونارسون (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا، أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لصون السلام والأمن الدوليين، ألا وهي الدور المحوري الذي تضطلع به المرأة. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير حكومة بلدي للمبادرة التي أطلقها الأمين العام في صيغة الدراسة العالمية ذات الصلة، وللجهد المبذول في تلك الدراسة.

لقد سلّم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بأن النساء والفتيات يتضررن بطرق شتى من جراء النزاعات. وفي الوقت نفسه، فهن يسهمن إسهاما هاما في تحقيق السلام الدائم. وبسبب النزاعات الوحشية التي نشبت في السنوات الأخيرة، تعاظمت التحديات الكبيرة التي كانت تواجهها النساء والفتيات سلفا. ولا ريب أن الاغتصاب والاعتداء الجنسي يُستخدمان الآن أكثر من ذي قبل كأسلحة مفضلة للحرب. ولم يعد تشويه صورة المرأة أو حرمانها من حقوقها من الآثار الجانبية للنزاع فحسب، بل أصبحا هدفا رئيسيا للحرب لدى بعض الجهات من غير الدول، مثل تنظيم بوكو حرام والدولة الإسلامية في العراق والشام.

وقد انبثقت العديد من المقترحات الجيدة عن الدراسة العالمية. ونعرب عن اتفاقنا التام مع التقييم الداعي إلى ضرورة الانتقال من اتباع نهج مؤقت لغرض التنفيذ إلى وضع هيكل أكثر استدامة. وتشمل المقترحات المفيدة المحددة إدراج العنف الجنسي وجعله معيارا للجزاءات وإنشاء فريق خبراء غير رسمي في إطار مجلس الأمن يعنى بضمان توفير المعلومات والرصد. ومن شأن إشراك الخبراء في شؤون المساواة بين الجنسين في جميع أفرقة الجزاءات أن يعزز تنفيذ القرار. ويجب أن تتولى نساء مناصب رفيعة المستوى في جميع الأفرقة التابعة للمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة.

إن التمويل أمر أساسي بطبيعة الحال. واستمعنا إلى اقتراحات ترى أنه ينبغي توجيه ما لا يقل عن ١٥ في المائة من التمويل المخصص لحفظ السلام نحو تحقيق أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن وجهة نظرنا، ينبغي النظر إلى نسبة الـ ١٥ في المائة هذه باعتبارها حدا أدنى وليس حدا أقصى. وبالنسبة لآيسلندا، فإن ما يزيد على ٢٠ في المائة من التبرعات المخصصة لبناء السلام في عام ٢٠١٤ قد وُجهت إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما هدفا رئيسيا. وذلك مستوى نحن عازمون على المحافظة عليه خلال السنوات المقبلة، فضلا عن كفالة تعزيز المساهمات الأخرى بدرجة كبيرة للمساواة بين الجنسين وزيادة تمكين المرأة. وفي ذلك الصدد،

فقد تضمنت نسبة ٧١ في المائة من إجمالي تبرعاتنا المخصصة لبناء السلام في عام ٢٠١٤ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما الهدف الرئيسي لها أو هدفا هاما على الأقل.

وتواصل آيسلندا نشر خبراء مدنيين في الميدان من خلال الوحدة الآيسلندية المعنية بالاستجابة للأزمات. وفي عام ٢٠١١، تمكنا بعد سنوات عديدة من الجهود المبذولة من تحقيق التوازن بين الجنسين حيث ابتعثنا عددا متساويا من الخبراء من الجنسين إلى الميدان لفترة مكافئة من الوقت. وما زلنا على المسار الصحيح كي نحافظ على ذلك التوازن. وقبل النشر، يتلقى جميع الأفراد المعارين تثقيفا بشأن المساواة بين الجنسين وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت آيسلندا خطة العمل الوطنية الأولى بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي أعقاب استعراض أُجري في عام ٢٠١٢، اعتمدت خطة عمل وطنية ثانية، على أن توضع خطة عمل ثالثة في العام المقبل. ويبين ذلك أننا نواصل تنفيذ القرار بوصفه عملية مستمرة في واقع الأمر.

وغني عن القول إنه يجب أن يكون مجلس الأمن محورا للضغط من أجل التنفيذ الفعال. ويتعين أن يكون أكثر نشاطا مع إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أن أعرب عن التقدير للوفود الأعضاء في هذا المجلس التي دفعت نحو المضي بهذه المسألة قدما.

ختاما، وبعد أن شددنا على دور مجلس الأمن، فإن من الضروري أن تكفل المنظمات الأخرى المشاركة في حفظ السلام ومناطق النزاعات تنفيذ القرار أيضا. ونشير، على سبيل المثال، إلى منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأفريقي. ويقتضي التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بذل الجهود من قبل الجميع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجبل الأسود.

السيد بيروفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): يسر الجبل الأسود أن يسهم في هذه المناقشة المفتوحة الهامة، ويتقدم بالشكر الجزيل إلى إسبانيا على هذه المبادرة وعلى إتاحة منبر لمداولاتنا. وأتقدم بالشكر الجزيل أيضا إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إسهاماتهم القيّمة.

يؤيد الجبل الأسود البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

يوافق هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد تحقق بعض التقدم خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية في الجهود العالمية الرامية إلى حماية المرأة من العنف وتعزيز دورها في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي بناء مجتمعات مستقرة وعادلة. إننا في حاجة اليوم إلى النظر في الخطوات العملية التي ينبغي اتخاذها لترجمة التزاماتنا المتعلقة بهذه الخطة الحيوية إلى واقع.

ويرحب الجبل الأسود بتقرير الأمين العام (S/2015/716)، الذي يدل على أن الاهتمام بقضية المرأة والسلام والأمن آخذ في الزيادة على كل المستويات. ونرحب أيضاً بقرار اليوم ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي يؤكد تصميم الدول على بذل المزيد من الجهود في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

تشكل مسألة المرأة والسلام والأمن تحدياً صعباً. فالنزاعات المسلحة غالباً ما تؤثر على النساء والأطفال سلباً بأشد من تأثيرها على الرجال. إذ يفقدون إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والتعليم والفرص الاقتصادية، ويتعرضون بصورة متزايدة للعنف الجنسي. والحقيقة المرة هي أن المرأة في العديد من مناطق النزاع اليوم عرضة للخطر أكثر من الجندي.

ومن البديهي أن صوت المرأة غير مسموع بالقدر الكافي في المسائل التي تهمها، بما فيها النزاعات المسلحة باعتبارها واحدة من أهم التحديات التي تواجهها اليوم. فالنساء لا يحصلن على فرصة التعبير عن آرائهن، ومن ثم فإن احتياجات ومصالح وآراء نصف سكان العالم لا تؤخذ في الاعتبار.

ولا يُستفاد في كثير من الأحيان من الطاقات الكامنة لدى النساء في تيسير عملية تسوية النزاعات وبناء السلام، مما يقوض فعالية مبادرات السلام واستدامتها. وتبين التجربة أن بوسع الخبيرات توفير المزيد من خطوط التواصل مع المجتمعات المحلية التي لا تكون مفتوحة أمام الجنود من الذكور. وهنّ يساعدن في بناء الثقة والاطمئنان، ويمكنهن لفت الانتباه إلى الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات، بما في ذلك الخدمات الأساسية والصحة والتعليم.

وينبغي أن ننظر إلى النساء بوصفهن ذُخراً لا ضحايا. ومن المهم للغاية إشراك المرأة في عمليات بناء السلام باعتبارها من أصحاب المصلحة وصانعي القرار. ويجب أن تكون المرأة جزءاً من العملية؛ فذلك يمكّنها من الإمساك بزمام السياسات التي تؤثر عليها وعلينا جميعاً.

إن تغيير المعتقدات الثقافية المترسخة مهمة صعبة. فذلك يتطلّب الدعوة والتعليم وزيادة الوعي بصورة مستمرّة، وينبغي أن يقترن بتطبيق نظم للرصد تجبر الأفراد والمؤسسات على إدراك مواقفهم المتحيزة ضد المرأة في مواقع القيادة. وينبغي لنا أن نجدد جهودنا لضمان مساواة الفتيات والنساء مع الفتيان والرجال في كل بلد وفي كل مجتمع محلي. وينبغي منحهنّ نفس الفرص للنمو والتعلم والمشاركة وحمايتهن من العنف.

ويعتقد الجبل الأسود اعتقاداً راسخاً بأن النساء يجب أن يكنّ من القادة والمشاركين الرئيسيين في اتخاذ القرارات السياسية وفي منع نشوب النزاعات وحلها والتعافي بعد انتهائها. إن تعزيز المساواة بين الجنسين والتصدي للعنف ضد المرأة، على المستويين المحلي والدولي على السواء، هو من أولويات حكومة الجبل الأسود. ونعتقد أنه حيثما تعيش النساء حياة خالية من العنف ويكون لديهن إمكانية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والفرص السياسية والاقتصادية على قدم المساواة مع الرجال، تكون المجتمعات أكثر عافية وأكثر رخاء وأكثر سلاما. وهذا هو هدفنا.

يجب أن نترجم التزاماتنا المشتركة إلى عمل، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى بيئات أكثر أماناً للنساء والفتيات في كل مكان. ويرحب الجبل الأسود بالاتجاه الإيجابي المتواصل المبين في تقرير الأمين العام، ونحن ملتزمون بالعمل مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء والبلدان الأخرى لتنفيذ خطّة منقّحة للمرأة والسلام والأمن ولمواصلة تحسين هذا الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالفرنسية): تثني كندا على إسبانيا لعقد هذا الحوار الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. ونشيد على وجه الخصوص باتخاذ القرار الطموح بصورة مناسبة بشأن المرأة والسلام والأمن (القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥))، والذي تفخر كندا بالمشاركة في تقديم مشروعه.

لطالما كان تعزيز تمكين النساء والفتيات واحترام حقوقهن وكرامتهن وتعزيز رفاههن من المسائل ذات الأولوية في السياسة الخارجية الكندية. ونرى أن هذه عناصر حاسمة لتحقيق سلامة المجتمعات المحلية وأمنها والتنمية والازدهار.

يبرز القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات السبعة التالية له والتي تشكل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كيف تؤدي حالات الطوارئ والنزاعات إلى تفاقم خطير في التهديدات للحقوق الإنسانية للنساء والفتيات وكرامتهن ورفاههن،

والدور الحيوي الذي تؤديه المشاركة المجدية للمرأة والفتاة في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا تزال النساء في جميع أنحاء العالم يواجهن موجة من العنف في حالات النزاع، مثلما نشهد في حملة العنف الجنسي المتعمدة والمنهجية التي يشنّها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة بوكو حرام. وفي حين أن هذه المجموعات تنشر جرائمها على الملأ، فإن هذه الفظائع تقع أيضاً في نزاعات أخرى وراء ستار من الصمت والعار. وتظلّ المساءلة، ناهيكم عن العدالة حقيقية، بعيدة المنال. وغالباً ما يتم استهداف المدافعين عن حقوق المرأة، الذين يشكلون منبرا لإسماع صوت الذين لا صوت لهم. وقد شهدت الأمم المتحدة نفسها أوجهاً من القصور، حيث وقعت حالات استغلال وانتهاك جنسيين من قبل أفراد من حفظة السلام والموظفين.

ورداً على هذه الحالات، تدعم كندا مشاريع تهدف إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في حالات النزاع والطوارئ. ونحن بصدد الإعداد لاستجابة قوية للعنف الجنسي في حالات النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وسورية. وتشمل برامجنا توفير سبل الوصول إلى العدالة للناجين وإخضاع الجناة للمساءلة، بما في ذلك من خلال نشر خبراء في إطار مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة. ويجري هذا العمل في إطار خطة العمل الوطنية لكندا بشأن المرأة والسلام والأمن.

ولا تزال كندا داعمة قوية لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب بانغورا، التي كانت شجاعتها ومثابرتها مصدر إلهام لنا جميعاً. ونحن فخورون بأننا سنقدم مبلغ ٣ ملايين دولار دعماً لمكتبها خلال السنوات الثلاث القادمة، تسليماً منّا بأن التمويل أساسي لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وبينما نفكر في السنوات الـ ١٥ الماضية، فإن ويلات الحرب والتهجير والتطرف العنيف لا ينبغي إلا أن تدفعنا إلى مضاعفة عزمنا. وتتعهد كندا بألا تكل في السعي إلى تحقيق السلام والعدالة والازدهار للنساء في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة بياجي (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك الممثلين الآخرين في الإعراب عن الشكر لإسبانيا على تنظيم هذا الاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذه. ويبدي اختيار هذا الموضوع تحديدا قيادة إسبانيا والتزامها المستمرين بحماية حقوق النساء والفتيات وتعزيزها في حالات النزاع وما بعده، والأهم من ذلك حرصها على أن تتجاوز الكلام إلى اتخاذ إجراءات ملموسة.

وأودّ أيضاً أن أشكر الأمين العام والسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجميع المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى وأعضاء مجلس الأمن وأعضاء المجتمع المدني على إسهامهم في هذه المناقشة.

كان اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فضلاً عن القرارات اللاحقة، جوهرياً في زيادة وعينا بانتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرض لها النساء والفتيات في النزاعات المسلحة فضلا عن السياقات التي يسودها انعدام الأمن. إن المشهد الجغرافي السياسي الراهن في أجزاء كبيرة من العالم تحتدم فيها الصراعات العنيفة، بالاقتران مع تصاعد التطرف والإرهاب، قد زاد الوضع سوءاً ومهد لنشوب أزمات إنسانية لم يسبق لها مثيل ومن الصعب احتواؤها وتُستهدف فيها المرأة بصفة خاصة.

فالمرأة لا تعاني من كل أنواع سوء المعاملة فحسب، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي، بل تحرم من حقوقها ويجري احتقارها والإساءة إليها بشكل منتظم.

وأصبح هذا الواقع بديهيا للروانديين حينما بلغ العنف ذروته لضحايا الاغتصاب البالغ عددهن ٢٥٠ ٠٠٠ في الإبادة الجماعية ضد التوتسي، اللائي تُركن محطمات تماما وشُوهن إلى الأبد. ولكن إن كانت هناك بارقة أمل بعيدا عن هذه الجرائم الشنيعة ضد الإنسانية، يمكن أن نقول إن الدروس المستفادة من الإبادة الجماعية ضد التوتسي كانت مفيدة في تمهيد الطريق للجوانب الإيجابية التي شهدناها في رواندا فيما يتعلق بتمكين المرأة والنهوض بوضعها.

فدور المرأة الرئيسي في إصلاح النسيج الاجتماعي في أعقاب الإبادة الجماعية وفي تعزيز السلام والوحدة والمصالحة، الذي لم يُمكن عودة السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل أسهم إسهاما كبيرا في إعادة بناء أمة محطمة. وتبوأت المرأة اليوم في رواندا مركز الصدارة في التوعية ببرامج بناء السلام والمصالحة التي تديرها اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة. كما تشارك مشاركة كبيرة خارج حدودنا في منع نشوب التراعات وحفظ السلام وتسوية التراعات وبناء السلام، مما يجعل العلاقة بين المساواة بين الجنسين والسلام والأمن الدوليين حقيقية لا مفر منها.

وإضافة إلى ذلك، بالرغم من أنه يعتقد أنه لا يمكن لأي بلد التوصل إلى المساواة بين الجنسين بشكل كامل، اتخذت رواندا، مدفوعة بالقيادة القوية والإرادة السياسية الدؤوبة لتحسين وضع المرأة، بعض المبادرات الرائدة في شكل التزامات ستفضي إلى التعامل مع هذا الهدف الطموح. وفي الواقع، اتخذت خطوات هائلة بالفعل حتى الآن تشمل تحطيم الرقم القياسي العالمي لأعلى نسبة لتمثيل النساء في البرلمان -٦٤ في المائة حاليا - وفي هيئات أخرى، مثل ٤٣ في المائة في مجلس الوزراء وحوالي ٥٠ في المائة في الجهاز القضائي، والإقرار بدور المرأة بوصفها طرفا هاما في عمليات منع التراعات وإدارتها وحلها والوساطة والحماية، وكذلك في عمليات المصالحة.

وعلاوة على الإرادة السياسية القائمة المفضية إلى مناخ سياسي موات ودستور مراع للاعتبارات الجنسية يحترم مبدأ إدراج المسائل الجنسانية، لرواندا الآن خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أطلقها في أيار/مايو ٢٠١٠ وزير الشؤون الجنسانية والنهوض بالأسرة، تسعى إلى تعزيز قدرة المرأة في عمليات السلام والأمن. وإضافة إلى ذلك، وعزما من رواندا على على وضع حد لآفة العنف ضد النساء والفتيات - وهي الاعتداءات الأسوأ على كرامة الإنسان - اعتمدت مجموعة من السياسات الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له وحمايتهن ومعاقبة مرتكبي العنف القائم على أساس نوع الجنس بشدة.

وعلى الصعيد المؤسسي، أطلقت أجهزة الأمن في رواندا، بالتعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني، مبادرات لمنع أعمال العنف التي تستهدف النساء والفتيات ومواجهتها. وتقدم المراكز الجامعة للخدمات، وهي ملاجئ تديرها الشرطة الوطنية، في جملة أمور، مجموعة واسعة من الخدمات المجانية لضحايا العنف القائم على نوع الجنس وكذلك مكاتب الشؤون الجنسانية على الصعيد الوطني - في مراكز الشرطة ومواقع الجيش ومكاتب الوكالة النيابة الوطنية - التي أنشئت لتقديم الخدمات المراعية للاعتبارات الجنسانية للضحايا.

وعلى الصعيد الدولي، تعد رواندا من بين البلدان الرائدة المساهمة بقوات شرطة، حيث تخدم الشرطة النسائية وضابطات الإصلاحيات في بعثات الأمم المتحدة لبناء السلام وحفظ السلام. هؤلاء الضابطات يسهمن بفاعلية في مكافحة العنف ضد المرأة ورفع الوعي به في المجتمعات المحلية التي يخدمن

فيها. كما تعهدت رواندا خلال مؤتمر قمة حفظ السلام لعام ٢٠١٥، في جملة أمور، بنشر وحدة للشرطة النسائية في جهاز الأمم المتحدة لحفظ السلام ولدينا حاليا ١٩٨ من الضابطات؛ ومن المقرر نشر ٣٣ ضابطة الأسبوع القادم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أن الاستعراض التاريخي الثلاثي لحفظ السلام وبناء السلام في الأمم المتحدة إلى جانب الاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سيواصل التحفيز على اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي لتلبية الحاجة الملحة لتوفير حماية أفضل للمرأة، ولا سيما في حالات التراع وحالات ما بعد انتهاء التراع. لقد شرعت رواندا بالفعل على ذلك الطريق الذي لا رجعة فيه، وهي ملتزمة بوضع نهج شامل لمنع نشوب التراعات وصنع السلام وبناء السلام، بشكل أساسي لكفالة المشاركة النشطة للنساء وحمايتهن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة بوكارينو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر إسبانيا على مبادرتها بإطلاق هذا الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ترحب البرتغال وتعرب عن تقديرها الكبير للمناقشة المفتوحة، التي سمحت للدول الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن على حد سواء – وممثلي الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة في هذه الفرصة الجديدة لإحراز المزيد من التقدم في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

كانت البرتغال منذ البداية مؤيدا قويا ودائما للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من أجل التصدي للأثر غير المتناسب للتراعات المسلحة على النساء والفتيات، وتعزيز مشاركتهن في عمليات السلام. ولذلك كان من دواعي سروري البالغ المشاركة في تقديم القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذه المجلس أمس.

اعتمدت البرتغال عام ٢٠٠٩ خطة العمل الوطنية الأولى بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتمت الموافقة على نسخة ثانية من الخطة للفترة ٢٠١٤–٢٠١٨ العام الماضي. خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن عام ٢٠١١–٢٠١٢، كانت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مرتبة عالية بين أولوياتنا. وكنا آنذاك وما زلنا الآن مؤيدين بقوة لتعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع قرارات مجلس الأمن، لأننا نشعر أن المرأة ينبغي أن تشارك في جميع جوانب منع نشوب التراعات وتسويتها وعمليات ما بعد انتهاء التراع. كما انضمنا إلى سائر أعضاء مجلس الأمن في تنظيم الاجتماعات بصيغة آريا التي يتمثل غرضها في منح المنظمات النسائية دور وزيادة الوعي فيما بين أعضاء مجلس الأمن بشأن الاحتياجات الخاصة للمرأة في المناطق المتضررة من التراعات.

والبرتغال، بصفتها عضوا حاليا في مجلس حقوق الإنسان، تلتزم التزاما قويا بمعالجة محنة النساء والفتيات المتضررات من التراعات المسلحة. إن الإنجازات التي تحققت على مدى السنوات ال ١٥ الماضية هائلة وينبغي إدراكها على النحو الواجب والترحيب بها كثيرا، على نحو ما تشير إليه الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولكن كما يبين تقرير الأمين العام (S/2015/716)، لا تزال هناك عقبات وظهرت اتجاهات مثيرة للقلق. ويتطلب هذا الواقع التجديد ويستحق الالتزام المشترك بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي ذلك الصدد، واحتفالا بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تلتزم البرتغال بتعزيز زيادة مشاركة المرأة في البعثات الدولية لتعزيز وصون السلام والأمن، وللمعونة الإنسانية وإدارة الأزمات؛ وبمواصلة العمل

بنشاط على تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المحافل الرئيسية المتعددة الأطراف التي تكون البرتغال طرفا فيها، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي؛ وبزيادة الوعي في جميع المحافل الدولية ذات الصلة بأهمية وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وبتقديم المعلومات عن مؤشرات الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وللوثائق ذات الصلة عن تنفيذ القرار؛ وبتنظيم برامج تدريبية بشأن المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والاتجار بالبشر للموظفين الوطنيين في مجال العدالة ولأعضاء القوات المسلحة وقوات الأمن المعينين في بعثات حفظ السلام الدولية؛ وبإدراج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في برامج المعونة الإنمائية البرتغالية؛ وختاما بمواصلة التعاون مع منظمات المجتمع المدني بشأن المسائل الخاصة بخطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، وللرئاسة الإسبانية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام ولهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إسهاماتهما القيمة في المناقشة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

اتخذ مجلس الأمن قبل ١٥ عاما القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يركز على الآثار المحددة للصراع المسلح على المرأة وعلى الدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها وحفظ السلام وبنائه، وعلى الروابط التي لا تنفصم بين تمكين المرأة وتحقيق السلام والأمن الدوليين.

إن المرأة مصدر رئيسي لتعزيز السلام والاستقرار. وقد أظهرت الأبحاث أن مشاركة المرأة وإدماجها يجعلان المساعدة الإنسانية أكثر فعالية ويعززان حماية المدنيين ويسهمان في التسوية السياسية للنزاعات وصون السلام المستدام ويُسرعان الانتعاش الاقتصادي. لقد وصلنا اليوم إلى منعطف فيما يخص قضية المرأة والفتيات. ويذكرنا اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين والذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، بوجود علاقة قوية ومباشرة بين السلام والأمن المستدامين والتنمية المستدامة وبضرورة أن تكون النساء والفتيات في طليعة البرامج الهادفة إلى تشجيع التنمية والسلام والأمن.

لقد أخذت النزاعات في السنوات الأخيرة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، أشكالا وأبعادا جديدة بغيضة، وهي تشكل تحديا غير مسبوق للاستقرار في منطقتنا. وفي بعض أجزاء من المنطقة، تعاني المرأة من ويلات الإرهاب والتطرف العنيف. ويهدد انتشار التطرف العنيف والأيديولوجية التكفيرية حياة وحقوق النساء والفتيات في منطقتنا بشكل غير مسبوق. وقد أظهرت التقارير الإخبارية وغيرها من التقارير في السنوات القليلة الماضية أن النساء والفتيات يعانين أكثر من غيرهن على أيدي المتطرفين والإرهابيين ويشكلن أهدافا للعنف الجنسي المنهجي والرق والاغتصاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعلنها واضحة في كل خطوة يتخذها، أنه لن يكون هناك تساهل مع أولئك الذين يخضعون النساء والفتيات لأعمال العنف غير الإنسانية هذه، سواء كان عنفا جسديا أو نفسيا.

وفي الوقت نفسه، من الواضح بالفعل بأنه لا يمكن احتواء هذه الأيديولوجية الخطيرة وعواقبها في منطقة واحدة، وأنه

يمكنها بشكل أو آخر التأثير بسهولة على المناطق الأخرى القريبة والبعيدة. ومن المؤسف للغاية وقوع النساء والفتيات ضحايا بشكل غير متناسب للتفجيرات في اليمن وأعمال العنف في سورية وغيرهما. إن إيران تدين بشدة الأعمال الوحشية التي تقترفها الجماعات المتطرفة الإرهابية والعنيفة والهجمات العشوائية على المدنيين، بمن في ذلك النساء والأطفال. ونؤيد التزام الأمين العام بإعداد وتقديم خطة العمل التي وعد بها لمنع التطرف العنيف، وعزمه الإشارة إلى مشاركة المرأة وقيادتها وتمكينها بوصفها عوامل رئيسية في مجال معالجة مسببات العنف الناجم عن التطرف.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن وفد بلدي يعتقد أن عقد هذه المناقشة في المجلس لا يجب أن يقوض عمل هيئات الأمم المتحدة الأكثر ملاءمة للنظر في المسائل المتعلقة بالمرأة، وهي لجنة وضع المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مناتساكنيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تود أرمينيا الإعراب عن تقديرها للرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن على عقدها هذه المناقشة المفتوحة، وتقديم مذكرة مفاهيمية ممتازة حول هذا الموضوع (S/2015/749، المرفق). كما نشكر الأمين العام، ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إسهاماتهم القيمة أمس.

لقد كان عام ٢٠١٥ عاما ذا أهمية رمزية بالنسبة للمجتمع الدولي، بدءا بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين+٢٠) والذي تلاه في أيلول/سبتمبر اعتماد الجمعية العامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١)، والتي تتضمن هدفا إنمائيا قائم بذاته يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وهي الأهمية التي يعززها الآن بالاحتفال الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن الواضح أن تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الفعالة في جميع مجالات الحياة العامة هما من بين الأولويات المتضمنة في الخطة الدولية الحالية.

لقد كانت أرمينيا دائما في طليعة الدول التي تعزز حقوق المرأة وتوفر لها الحماية. وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نود أن نؤكد أهمية تنفيذ تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك التواصل بين الشعوب. وعلينا أن ندرك أيضا الروابط القائمة بين القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج وخطة عمل بيجين. وقد أعدت أرمينيا وقدمت في هذا العام إلى الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة وثيقتين هامتين، تتمثلان في استعراضنا الوطني لبيجين+٢٠، وتقريرينا الدوريين المشتركين الخامس والسادس بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهما تقدمان تحليلا مفصلا لتنفيذ بلدنا لالتزاماته في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

في نفس الوقت، وفيما يخص تغطية القرار الشاملة للمسائل، ينبغي أن نؤكد أن أرمينيا قد نفذت بالفعل أو هي بصدد تنفيذ العديد من عناصره في مجال الأمن الجنساني، بما في ذلك من خلال خطتي عمل وطنيتين: خطة العمل الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ لمكافحة العنف الجنساني وخطة لمكافحة الاتجار بالبشر، وهي الخطة الرابعة لنا خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

وفيما يتعلق بالجوانب الدولية لخطتنا الوطنية، علينا أن نواجه بعض الحقائق والتحديات على أرض الواقع. فبعد مرور ٢١ عاما على إبرام اتفاق وقف إطلاق النار الثلاثي الذي أنهى المرحلة العسكرية النشطة لنزاع ناغورنو كاراباخ، لا يزال الأمن المادي لسكان ناغورنو كاراباخ وبقائهم في خطر. وعلى

نفس المنوال، تستهدف القوات المسلحة الأذربيجانية المدنيين المقيمين في مناطق أرمينيا الحدودية بشكل منهجي وعلى نحو عشوائي. وأرمينيا تدين بشدة تلك الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والمأساة التي وقعت في نهاية شهر أيلول/سبتمبر، والتي قتل فيها ثلاث نساء من سكان المستوطنات الحدودية الأرمنية.

ما فتئت أرمينيا تنادي باتخاذ تدابير بناء الثقة في ما يتعلق بحالة النساء اللائي يعشن عبر خطوط التقسيم، لا سيما في مناطق التزاع. وللأسف، فإننا غير قادرين على الاستفادة من الإمكانات الكبيرة لتدابير بناء الثقة هذه، نظرا لموقف أذربيجان من هذه المسألة. ولا يزال استمرار حبس نشطاء السلام وحقوق الإنسان الأذربيجانيين المشاركين في مشاريع دولية، بمن فيهم ليلى يونس، يشكل عائقا لا يمكن التغلب عليه فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا تزال أرمينيا ملتزمة بمعالجة قضايا المرأة والسلام والأمن وفقا لتطلعات شعب أرمينيا والتزاماتها الدولية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل جورجيا، مع تأكيدي للمجلس على أنني سأتكلم بإيجاز نظرا لتأخر الوقت.

إننا نرفض بالطبع الاتهامات التي وجهت إلينا. وقد عبرنا مرارا وتكرارا عن موقفنا من هذه المسألة ولن أقوم بذلك مرة أخرى هنا. وكما فهمت، فإن ممثل جورجيا أعرب عن قلق بشأن وضع المرأة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وفي هذا الصدد، نود أن نقترح دعوة ممثلين لمنظمات نسائية غير حكومية من هاتين الجمهوريتين إلى المشاركة في إحدى جلساتنا بشأن الموضوع قيد المناقشة، لكي يقدموا معلومات كاملة ومباشرة عن الحالة الحقيقية في ذلك المجال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلبت ممثلة أذربيجان أخذ الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة رحيموفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به وفد أرمينيا.

كان بيان أرمينيا مليئاً بالتحريفات والتأويلات، التي نرفضها تماماً. وهي محاولة أخرى من جانب أرمينيا لتضليل المجتمع الدولي، وتحويل الانتباه عن المسؤولية الناشئة عن الاحتلال والفظائع الجماعية وغيرها من السياسات التي تتبعها في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأودّ أن ألفت انتباه المجلس إلى حقيقة أن القوات المسلحة الأرمينية قامت في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بفتح النار من مواقعها في الأراضي المحتلة من جمهورية أذربيجان، وبتصويب دقيق، مستهدفة حفل زفاف في قرية غابانلي في منطقة ترتر. وقد أصيب ثلاثة مدنيين بجروح، بينهم طفل واحد. ويشكِّل الاستهدافُ المباشر المتعمد للمدنيين انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني من قبل أرمينيا، التي تستمرّ في ارتكاب جرائم الحرب بموجب القانون الجنائي الدولي. وللأسف، ذلك ليس بظاهرة جديدة.

فأثناء العدوان المتواصل على أذربيجان، ارتكبت أرمينيا جرائم عديدة، بما في ذلك الهجمات العشوائية ضد المدنيين وقتلهم، وأخذ واحتجاز الرهائن، والمعاملة اللاإنسانية، والإعدام، وأخذ أسرى الحرب، وأخذ الرهائن، والتطهير العرقي في الأراضي المحتلة. وكان من أبشع تلك الجرائم المذبحةُ التي تعرض لها السكان المدنيون في بلدة خوجالي، والتي لقي فيها ١٠٠ شخص حتفهم، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن. ولم تكن تلك الجرائم أعمالاً معزولاً أو عارضة، وإنما هي جزء من السياسة المتعمدة والواسعة النطاق والمنهجية

التي تتبعها أرمينيا، وممارستها للأعمال الوحشية متجذّرة في أفكار التفـوق العنصري، والتمايز العرقي، والكراهية، وسياستها التوسعية.

وتشير الوثائق المعتمدة من قِبل المنظمات الدولية ضمنياً إلى الجرائم التي ارتكبتها أرمينيا باعتبارها انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني. وفي عام ١٩٩٣، أدان القرار ٨٥٣ (١٩٩٣) بصورة خاصة الهجمات على المدنيين وقصف المناطق المأهولة بالسكان، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء تشريد أعداد كبيرة من المدنيين في أراضي جمهورية أذربيجان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل جورجيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كفالاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا لأخذ الكلمة للمرة الثانية رداً على البيان الذي أدلى به للتو ممثل الاتحاد الروسي.

هناك الكثير من المفارقة في ما قاله ممثل الاتحاد الروسي لتوه. المسألة هي أن جورجيا بلد ديمقراطي، مجتمع مفتوح له حكومة تتغيّر قيادتها كل ولاية من خلال عملية ديمقراطية. ولدينا المئات والمئات من المنظمات غير الحكومية. ومنظمات دولية غير حكومية تعمل في جورجيا. وتشجّع الحكومة الجورجية والدولة الجورجية على دعم هذه المنظمات غير الحكومية. ونحن نتكلم الآن عن اقتراح الاتحاد الروسي، الذي لا يشكل مجتمعاً مفتوحاً أو دولة ديمقراطية، والذي يمارس بالإضافة إلى ذلك السيطرة الفعلية على الأراضي الجورجية المحتلة. ولا يدير أراضي جورجيا تلك –٢٠ في المائة من الأراضي الجورجية – مسؤولون يحملون جوازات سفر روسية فحسب، بل أشخاص من أصل روسي. وعلاوة على ذلك، تم تشريد مئات الآلاف من الجورجيين، من مواطني جورجيا، وحدث تطهير عرقي ضدهم لإخراجهم من تلك الأراضي. وكان الجيش الروسي الأداة وراء ذلك التشريد.

وبطبيعة الحال، نحن منفتحون على جميع أنواع المناقشات. ونحن منفتحون على مختلف المنتديات – جنيف، تبليسي، نيويورك أو في أماكن أخرى. وفي نفس الوقت، فما نطلبه وما نحتاج إليه من الاتحاد الروسي هو السماح بعودة السكان الذين تعرّضوا للتطهير العرقي. ومرة أخرى، فإننا نتكلم عن غالبية سكان منطقتي أبخازيا وتسخينفالي قبل الحرب. ونحن غير قادرين على ممارسة سيطرة الدولة على ٢٠ في المائة من أراضينا للأسباب المشار إليها للتو. فالاتحاد الروسي يمارس السيطرة الفعلية، وقد وقع اتفاقات مع تلك الأنظمة التي أنشأها هو بنفسه على الأراضي الجورجية. وتتوخى تلك الاتفاقات الإدماج الكامل. وهو أقرب إلى الضم، ولا يقلّ عن الضم بشيء.

تؤيد جورجيا تسوية كاملة وسلمية عن طريق التفاوض للتراع القائم بين جورجيا وروسيا. غير أننا نود أن نكرر التأكيد مرة أخرى على أنه كي تتحقق هذه التسوية، سيتعيّن على روسيا الامتثال للاتفاق الموقع معنا في آب/أغسطس ٢٠٠٨. ولا يشمل ذلك الاتفاق أي وجود غير مأذون به لقوة عسكرية على الأراضي الجورجية. ومرة أخرى، ندعو الاتحاد الروسي للوفاء بالتزاماته بموجب ذلك الاتفاق وغيره من الاتفاقات الدولية وسحب جميع قواته المحتلة من الأراضي الجورجية.

وأعتذر على البيان المطوّل، ولكني أعتقد أن الأمور تحتاج إلى توضيح من وقت إلى آخر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل أرمينيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكّلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة للرد على التعليقات التي أدلت بها ممثلة أذربيجان.

إننا نرفض جميع الادعاءات الموجّهة ضد بلدي. ويؤسفني أن أشير، مع ذلك، إلى أن البيان الذي أدلت به أذربيجان بشأن الموضوع الهام، موضوع المرأة والسلام والأمن، قد عجز مرة أخرى عن تناول الحالة الحقيقية على أرض الواقع فيما يتصل بالعنف ضد المرأة في ذلك البلد. وبدلاً من ذلك، كانت التعليقات المقدمة من الوفد المعني مليئة بالادعاءات والافتراءات والأكاذيب ضد بلدي. ومن المعروف جيداً والموثق على النحو الواجب أن أذربيجان هي التي شنّت، قبل أكثر من عقدين من الزمن، حرباً واسعة النطاق ضد أرمينيا وناغورني كاراباخ بقصد الإبادة التامة ضد سكانهما من الأرمن. لكن العدوان العسكري من جانب أذربيجان كان له عواقب لا يمكن التنبؤ بها. ونتيجة لهذا العدوان، اضطرّ مئات الآلاف من الأرمن، معظمهم من النساء والأطفال، إلى ترك منازلهم وأصبحوا لاجئين ومشردين داخلياً. وعانوا من أعمال العنف وإرهاب الدولة من جانب أذربيجان بشكل يعجز عنه الوصف.

وهذا العدوان لا يزال مستمرا حتى اليوم. وبسبب القصف العشوائي للقرى في أرمينيا من جانب المدفعية الثقيلة الأذربيجانية، قُتلت في الشهر الماضي وحده ثلاث من القرويات الأرمينيات في مقاطعة تافوش الحدودية الأرمينية. وبدلا من تقديم بيانات كاذبة واستخدام دعاية لا أساس لها، نود أن ننصح ممثلي أذربيجان بشدة أن يركزوا على رصد حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تقع في بلدهم، ولا سيما العنف الواسع النطاق ضد المرأة والذي لاحظه المقررون الخاصون للأمم المتحدة وخبراء دوليون آخرون؛ واضطهاد المدافعات عن حقوق الإنسان والنشطاء ودعاة السلام من النساء؛ والزيجات غير القانونية؛ وجرائم قتل النساء والفتيات المرتبطة بنوع الجنس؛ والمعدل المرتفع للغاية لحالات الإجهاض بسبب نوع الجنس، وما إلى ذلك.

ويمكننا طرح سؤال ذي صلة جدا بالموضوع على السلطات في أذربيجان. هل من الممكن تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتحقيق السلام الدائم في الصراع عندما تقوم هذه السلطات على نحو منهجي بقمع وسجن نشطاء حقوق الإنسان ودعاة السلام من النساء الأذربيجانيات والاعتداء عليهن؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيكون هذا البيان أكثر إيجازا من بياني السابق. وأفهم، من البيان الذي أدلى به زميلي ممثل جورجيا، أنه يشعر بقلق واضح إزاء وجود نساء من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ومشاركتهن في أي مناقشة. وأود أن أحثه على ألا يتجاوز حدود اللياقة مستقبلا. فالتقييمات التي استمعنا إليها هنا غير مقبولة ببساطة في إطار مناقشة فنية لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأود أن أتقدم بخالص الشكر إلى جميع الوفود على مشاركتها في هذه المناقشة المفتوحة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.